

[الجزء الأول - المقدمة]

1-1 المعلومات الأساسية والأساس المنطقي

1- يشكّل الجوع وسوء التغذية بجميع أشكاله - أي نقص التغذية، بما في ذلك الهزال والتقزم، والنقص في المغذيات الدقيقة والوزن الزائد والسمنة - أحد أكبر التحديات التي تواجهها البلدان ونتيجة محتملة لانعدام الأمن الغذائي¹ والأنماط الغذائية غير الصحية، من جملة عوامل وأسباب أخرى عديدة. وتعاني جميع البلدان حول العالم من مشكلة سوء التغذية بأحد أشكالها على الأقل ويتأثر معظمها بأشكال متعددة من سوء التغذية. ولقد زاد عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع في السنوات الأخيرة فيما السمنة آخذة بالارتفاع في جميع البلدان تقريباً.² ويترك سوء التغذية آثاراً وخيمة على صحة الأشخاص ورفاههم، وعلى نموهم الجسدي والإدراكي، وعلى سبل كسب عيشهم على مدى الحياة وعلى مر الأجيال. ويمثل سوء التغذية بجميع أشكاله تحدياً كبيراً لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها للتنمية المستدامة.

2- ويشكّل سوء التغذية بجميع أشكاله عائقاً رئيسياً أمام الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني.

3- وتنتقل الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية الشديدة المترتبة عن الجوع وسوء التغذية بجميع أشكاله من جيل إلى آخر. وهناك احتمال أكبر أن تلد النساء اللواتي يعانين من نقص التغذية أطفالاً منخفضي الوزن عند الولادة يكونون معرضين أكثر من غيرهم لأن يصبحوا أطفالاً يعانون أيضاً من سوء التغذية وبالغين يعانون من الوزن الزائد أو السمنة. وتمثل سمنة الأمهات أخطاراً قصيرة وطويلة الأجل على صحتهم ورفاههم وصحة أطفالهم ورفاههم، بما في ذلك ضعف القدرة الإدراكية وزيادة خطر المعاناة من اختلالات في النمو العصبي في المراحل الأولى من الحياة وزيادة خطر المعاناة من الوزن الزائد لدى الأطفال الذين هم في سن الدراسة وما قبلها، ومن السمنة والأمراض غير المعدية في مرحلة البلوغ. وقد يؤدي سوء التغذية لدى الأطفال إلى قصر القامة، وتدهور الصحة الجسدية والعقلية، وضعف الأداء المدرسي، وانخفاض الإنتاجية الاقتصادية في مرحلة البلوغ، وزيادة قابلية الإصابة بالأمراض المزمنة وغير المعدية الأخرى في جميع مراحل الحياة. وقد تؤدي هذه الأمراض إلى الوفاة المبكرة وزيادة الأمراض والإعاقة، الأمر الذي يتطلب ارتفاع الإنفاق على الرعاية الصحية ويضع عبئاً ثقيلاً على النظم الصحية والاقتصادات الوطنية. (تمت الموافقة على ذلك بعد التشاور)

¹ "يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع جميع الناس وفي جميع الأوقات بفرص الوصول المادي والاقتصادي والاجتماعي إلى الغذاء الكافي والمأمون والمغذي الذي يفي باحتياجاتهم الغذائية ويناسب أذواقهم الغذائية لحياة موفورة النشاط والصحة". منظمة الأغذية والزراعة، 1996. إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية.

² منظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، اليونيسف، برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. 2020. [حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم. تحويل النظم الغذائية من أجل أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة](#). روما، منظمة الأغذية والزراعة.

4- ويعزى سوء التغذية بجميع أشكاله إلى أسباب كامنة متعددة ومتراطة ينبغي التصدي لها بصورة متزامنة. وتتجلى هذه الأسباب بطرق مختلفة وتؤثر على الأشخاص بأساليب مختلفة تبعًا لجنسهم، وعمرهم، وثروتهم، وغير ذلك من المؤشرات الاجتماعية. وتشمل هذه الأسباب على سبيل المثال لا الحصر، الافتقار إلى فرص الحصول على الأغذية الكافية والمأمونة والمغذية والأنماط الغذائية الصحية، ونقص المعلومات المتعلقة بالتوصيات الغذائية، وممارسات الرعاية والتغذية غير الملائمة للرضع وصغار الأطفال، وسوء خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، والافتقار إلى فرص الحصول على مياه الشرب الآمنة، وعدم الحصول على الخدمات التربوية والصحية الجيدة، وتردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وعدم المساواة بين الجنسين، والتهميش، والدعم غير الكافي لنظم الإنتاج المحلية، والافتقار إلى إمكانية الوصول إلى الأسواق والتجارة والابتكارات والتكنولوجيا. وإن الأسباب الأساسية لسوء التغذية نظامية ومتراطة وتشمل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التي تحول دون أعمال حقوق الإنسان المتشابكة وغير القابلة للتجزئة، وتدعيم الفقر، وتعمق أوجه عدم المساواة القائمة بالفعل، ولا تتيح الأنماط الغذائية الصحية بسهولة، الأمر الذي يحد من قدرة الناس على الوصول إلى الموارد والخدمات الأساسية لتحقيق التغذية المناسبة والصحة أو يجرمهم منها.

5- وتشمل عادة فئة الناس الأكثر عرضة لسوء التغذية بجميع أشكاله الأشخاص الذين يعيشون في المجتمعات المحلية الفقيرة والمهمشة، والذين لديهم احتياجات تغذوية كبيرة، والذين ليست لديهم سيطرة كافية على اختيارهم للنمط الغذائي. ويشمل ذلك الأطفال الصغار، والأطفال في سن الدراسة، والمراهقين، والحوامل، والمرضعات، والفتيات، والمسنين، والأشخاص ذوي الإعاقة، من جملة أشخاص آخرين. علاوة على ذلك، فإن السكان الأصليين، والمجتمعات المحلية، والعمال الموسميون غير الرسميين، ومزارعي الكفاف، والفلاحين، والفقراء في المناطق الحضرية والريفية، والمعدومين، والرعاة، والصيادين، والعمال في مجال الأغذية والزراعة، والمجتمعات المحلية في الأراضي المرتفعة والمناطق النائية، والمهاجرين، واللاجئين، والنازحين، من بين آخرين، معرضون بوجه خاص لسوء التغذية في حال وقوعوا في الفقر المستمر أو المؤقت وتعرضوا للتهميش.

6- ويرتبط الجوع وسوء التغذية بجميع أشكاله باعتلال الصحة على اختلاف أنواعه وبارتفاع معدل الوفيات. ويعد نقص التغذية سببًا رئيسيًا لوفاة الأطفال دون سن الخامسة ولتزايد إمكانية الإصابة بالأمراض المعدية والأمراض غير السارية في مرحلة البلوغ. ويشكل الهزال الذي يعرف أيضًا بنقص التغذية الحاد، خطرًا كبيرًا يتمثل في زيادة إصابة الأطفال بالأمراض ووفاتهم. ويتصل التقزم الذي هو إلى حد كبير نتيجة لسوء التغذية المزمن، بتأخر النمو الجسدي والإدراكي على السواء. ويمثل التقزم والهزال تحديين كبيرين أمام تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

7- ويؤثر النقص في المغذيات الدقيقة المرتبط بعدم كفاية المتناول من الأغذية الغنية بالحديد، وفيتامين ألف، واليود، وحمض الفوليك، وفيتامين دال، والزنك، وغير ذلك من المغذيات الأساسية، على نسبة كبيرة من سكان العالم حيث تترتب عليه عواقب وخيمة على صحة الإنسان ورفاهه وتطوره. وتختلف الاحتياجات التغذوية خلال دورة الحياة. فالأطفال دون سن الخامسة والمراهقون، والنساء، والفتيات، والنساء في سن الإنجاب، والحوامل، والمرضعات، معرضون بصفة خاصة للنقص في المغذيات الدقيقة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر فقر الدم الناشئ عن النقص في الحديد الذي يعد النقص في المغذيات الدقيقة الأكثر شيوعًا في العالم. ويؤدي النقص في المغذيات الدقيقة الذي يشار إليه أيضًا بـ"الجوع المستتر"، إلى زيادة قابلية الإصابة بالعدوى والتشوهات الخلقية والمشاكل في النمو وإلى انخفاض متوسط العمر المتوقع.

8- ويمثل الوزن الزائد والسمنة في العالم عاملي خطر رئيسيين ومتزايدين للإصابة بالأمراض غير المعدية المرتبطة بالنمط الغذائي، مثل بعض أشكال السرطان، وأمراض شرايين القلب، والأمراض التنفسية المزمنة، وداء السكري من النوع الثاني. ولا يزال نقص التغذية والنقص في المغذيات الدقيقة الشكّلين الرئيسيين لسوء التغذية لدى الأطفال دون سن الخامسة في العالم، ولكن يمثل الوزن الزائد والسمنة العبء الأكبر الذي يبرز تحت وطأته الأطفال الصغار والأطفال في سن الدراسة والمراهقون والبالغون وتزداد معدلاتهما في جميع الأقاليم مع لحاق المناطق الريفية بالمناطق الحضرية. بالإضافة إلى ذلك، وكما هي الحال مع نقص التغذية، يعتبر النمو الأمثل في الأيام الألف الأولى ضروريًا للوقاية من الوزن الزائد، إذ أن الأطفال الذين عانوا من نقص التغذية هم أكثر عرضة للمعاناة من الوزن الزائد أو السمنة في مرحلة لاحقة من حياتهم. (تمت الموافقة على ذلك بعد التشاور)

9- ويعد الفقر وعدم المساواة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية سببين كامنين رئيسيين للجوع وسوء التغذية بجميع أشكاله. ويترب عن العمل غير المستقر، والعمالة الناقصة، والعمالة غير الرسمية، وتدني الأجور والدخل والقوة الشرائية، وعدم الحصول على الأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية والأصول، تداعيات سلبية على النتائج التغذوية والصحية. وتحد الاتجاهات الاقتصادية والعوامل السياسية الدولية والإقليمية والوطنية السلبية من قدرة الحكومات الوطنية على تقديم الخدمات الأساسية المرتبطة بالتغذية، مثل الخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية من جملة أمور أخرى. وفي هذا السياق، يساهم عدم المساواة في توزيع الدخل والأصول وفي الوصول إلى الخدمات ذات الصلة بالتغذية، في التهميش والإقصاء الاجتماعي ويزيد من التعرّض لسوء التغذية.

10- وتترتب عن الأزمات المعقّدة والممتدة³ أيضًا آثار سلبية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل على الحالة التغذوية للسكان المتضررين، ولا سيما النساء الحوامل والمرضعات والفتيات والأطفال دون سن الخامسة. وتمثل النزاعات، والهشاشة، وقابلية التأثر بالكوارث الطبيعية، وتغيّر المناخ، والأوبئة، والجائحات، والأزمات الصحية الدورية الأخرى، عوامل خطيرة تؤثر على النظم الغذائية وتمنع توافر الأغذية المغذية والحصول عليها من أجل أنماط غذائية صحية.

11- ويمكن للأمراض الحيوانية المصدر والأمراض المعدية الأخرى والأوبئة والجائحات، مثل كوفيد-19، والاستراتيجيات المعتمدة للحد من انتشارها أن تؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في العالم بشكل كبير حتى في ظل عدم وجود أدلة على انتقالها عن طريق الأغذية أو مواد تعبئتها. وفي غياب الإجراءات والسياسات المنسّقة، والمتعددة القطاعات والمستويات، والقائمة على الأدلة، بما في ذلك تدابير التخفيف من حدّة الآثار، والتي تتماشى مع القواعد والمعايير المتفق عليها من جانب أطراف متعددين، يمكن لمثل هذه الأزمات أن تعرقل عمل النظم الغذائية وأن تؤثر بالتالي على جميع الجهات الفاعلة، لا سيما الأشخاص الأكثر ضعفًا والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والاقتصادي، وأن تقلص مداخل صغار المنتجين، بما في ذلك المزارعين الأسريين، وأن تؤثر سلبيًا على إمكانية الحصول على الأغذية بسبب فقدان مصادر الدخل المهمة وإجراءات الإقفال التام وإغلاق الأسواق والبيئات الغذائية. ويمكن أن تحدث هذه الأزمات أيضًا اختلالات في أسواق الأغذية وسلاسل الإمدادات الغذائية، الأمر الذي يؤدي إلى تقلب أسعار الأغذية وإحداث تشوّهات في الأسواق من شأنها أن تؤثر على الأمن الغذائي والتغذية لأشد السكان فقرًا وزيادة هشاشة أسواق السلع الأساسية العالية القيمة. علاوة على ذلك، تعيق التدابير من قبيل عمليات

³ حالات الأزمات الممتدة "تتسم بتكرار حدوث الكوارث الطبيعية و/أو النزاعات، وطول أجل الأزمات الغذائية، وانحيار سبل المعيشة، وعدم قدرة المؤسسات على التصدي للأزمات". تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام 2010. منظمة الأغذية والزراعة. 2010

الإقفال التام وإغلاق المدارس وغيرها من مرافق الرعاية بالأطفال، الوصول إلى الوجبات المدرسية للأطفال وقد تزيد الفاقد والمهدر من الأغذية.

12- وللوقاية من الآثار السلبية المترتبة على النظم الغذائية نتيجة أزمة أو جائحة ما والحد منها، يتعين على الحكومات أن تؤدي دورًا قياديًا في تحديد التدابير بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، لضمان استمرار العمل في سلاسل الإمدادات الغذائية، وحماية حقوق العاملين في النظم الغذائية وصحتهم، ووصول الأشخاص الأكثر ضعفًا إلى برامج الحماية الاجتماعية، وإسناد الأولوية للمساعدة الإنسانية وسلامة الأغذية.

13- وهناك ترابط بين تغيّر المناخ والزراعة والنظم الغذائية والأنماط الغذائية والتغذية. فتغيّر المناخ يؤثر على درجات الحرارة وهطول الأمطار وعلى تواتر الأحوال الجوية وحدتها. وتؤثر الزيادة في درجات الحرارة وموجات الحرّ والجفاف والفيضانات والأعاصير وتدهور الأراضي، على الزراعة بشكل سلبي، بما في ذلك من خلال تراجع غلة المحاصيل وإنتاجية الماشية وتدهور الإنتاج في مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية والحراجه الزراعية في المناطق المعرضة بالفعل لانعدام الأمن الغذائي. ويؤثر تغيّر المناخ أيضًا على جميع أبعاد الأمن الغذائي وكذلك على كمية الأغذية، وجودتها، وسلامتها، وبالتالي على أسعارها، مع ما يترتب عن ذلك من انعكاسات كبيرة على توافر الأنماط الغذائية الصحية وإمكانية الحصول عليها. ويمكن أن يساهم تغيّر المناخ أيضًا في تغيير تركيبة المغذيات في المحاصيل الرئيسية، بما في ذلك تراجع كمية البروتينات وبعض المعادن والفيتامينات الأساسية (انخفاض تركيز البروتينات والمعادن وفيتامين باء). وفي الوقت نفسه، تساهم ممارسات الإنتاج الزراعي والغذائي غير المستدامة، وعلى مستويات مختلفة، في إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة وغيرها من أشكال التدهور البيئي مثل التغيرات في استخدام المياه العذبة والأراضي. ومن جهة أخرى، يمكن للأشطة الزراعية والحرجية في النظم الغذائية المستدامة أن تساهم في احتجاز الكربون في التربة والحفاظ على النظم الإيكولوجية الصحية والتنوع البيولوجي.

14- ويتسم التنوع البيولوجي الزراعي بالأهمية بوصفه ضمانة ضد الجوع ومصدرًا للمغذيات من أجل تحسين تنوع الأنماط الغذائية وجودتها وتقوية النظم الغذائية المستدامة. بالتالي، يعتبر تعزيز استدامة النظم الغذائية وقدرتها على الصمود شرطًا مسبقًا للأنماط الغذائية الصحية.

15- وينبغي للعملية الرامية إلى إقامة نظم غذائية مستدامة، والتي تذكّر بضرورة تشجيع تحوّل النظم الغذائية على نحو متسق وبموجب الحاجة ومع مراعاة السياقات والقدرات الوطنية⁴ وبالاعتماد عليها من أجل تمكين الأنماط الغذائية الصحية وتحسين التغذية للجميع، أن تكون شاملة ومنصفة وقادرة على الصمود وأن تساهم في جملة أمور منها تحسين سبل عيش المزارعين والعاملين في النظم الغذائية، وإدارة النظم الإيكولوجية والموارد الطبيعية والمياه والتنوع البيولوجي واستخدامهم على نحو مستدام، والتقليل من الفاقد والمهدر من الأغذية. [وافق أصدقاء الرئيس على ذلك بصورة غير رسمية]

16- وتحدث تغيّرات عميقة، إيجابية وسلبية على السواء، في الأنماط الغذائية بسبب مجموعة متنوعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تشمل نزوح الأشخاص إلى المراكز الحضرية، وتغيّر النظم والبيئات الغذائية، وتزايد القوة الشرائية وأذواق المستهلكين الذين باتوا ينتمون حديثًا إلى الطبقة الوسطى، وتغيّر خيارات المستهلكين ونمط حياتهم، وترتكز في الكثير من الأوقات على مستوى المعارف في مجال التغذية. [وافق أصدقاء الرئيس على ذلك بصورة غير رسمية]

⁴ الفقرة 15(ك) من التقرير النهائي للدورة الرابعة والستين بعد المائة (2020) لمجلس المنظمة.

17- الأنماط الغذائية الصحية هي تلك الأنماط الغذائية التي تكون ذات كمية ونوعية كافيتين لتحقيق النمو والتطور الأمثلين لجميع الأفراد ولدعم الأداء والرفاه البدني والعقلي والاجتماعي في جميع مراحل الحياة فضلاً عن الاحتياجات الفسيولوجية. وإن الأنماط الغذائية الصحية آمنة ومتنوعة ومتوازنة [وكاملة قدر الإمكان ومكوّنة من أغذية مغذية]. وهي تساعد على اتقاء شر سوء التغذية بجميع أشكاله، بما في ذلك نقص التغذية والنقص في المغذيات الدقيقة والوزن الزائد والسمنة، وتحد كذلك من خطر الإصابة بالأمراض غير المعدية والمرتبطة بالنمط الغذائي. وتباين التركيبة المحددة للأنماط الغذائية الصحية بحسب السمات الفردية (مثل العمر ونوع الجنس ونمط الحياة ومستوى النشاط البدني)، والأنماط والسياقات الجغرافية والديمقراطية والثقافية، والأذواق الغذائية، وتوافر الأغذية المتأتية من مصادر محلية وإقليمية ودولية، والعادات الغذائية. وتبدأ الممارسات الغذائية الصحية في مرحلة مبكرة من الحياة، حيث تعزز الرضاعة الطبيعية النمو الصحي وتحسّن النمو الإدراكي ويكون لها منافع صحية طويلة الأجل. وتصدر التوجيهات الغذائية المحددة عن منظمة الصحة العالمية⁶ والسلطات الإقليمية والوطنية الأخرى المعنية بالصحة. [النص بين قوسين معقوفين قيد النظر بانتظار مناقشته]

18- وإن الأنماط الغذائية الصحية والنظم الغذائية المستدامة مترابطة بطرق معقدة ومتعددة الأبعاد. وينطوي المفهوم الرئيسي للأنماط الغذائية الصحية من خلال النظم الغذائية المستدامة على العناصر التالية: تقوم النظم الغذائية المستدامة⁷ بتوفير الأغذية وتمكين الأنماط الغذائية الصحية، وتحقيق في الوقت نفسه التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة لأجيال الحاضر والمستقبل. ويمكن أن يدعم الإنتاج المستدام، بما في ذلك الإدارة والاستخدام المستدامين للموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، الأنماط الغذائية الصحية ويساهم في إتاحتها، كما أنه يحسّن في الوقت نفسه الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمزارعين وسبل عيشهم. ويساهم النهوض بالمسارات المبتكرة لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين تماشياً مع قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 1/4 المؤرخ 15 مارس/آذار 2019،⁸ مساهمة كبيرة في النظم الغذائية المستدامة. وهناك حاجة إلى إحداث تغييرات خاصة بالسياق بما يتماشى مع الأولويات الوطنية والالتزامات الدولية ذات الصلة، في قطاعات ومجالات سياساتية عديدة في إطار العملية الرامية إلى إقامة نظم غذائية مستدامة وتحسين التغذية للجميع.

19- والأغذية المغذية هي الأغذية المأمونة التي توفرّ المغذيات الأساسية مثل الفيتامينات والألياف والمعادن (المغذيات الدقيقة) وغيرها من مكونات الأنماط الغذائية الصحية المفيدة للنمو والصحة والتطوّر، مثل الخضار والفاكهة والحبوب الكاملة، بما فيها الأرزّ والبقوليات ومنتجات الألبان والأغذية البروتينية الحيوانية والنباتية. وتقلّ إلى أدنى حد ممكن المغذيات التي تطرح مخاوف عامة الموجودة في الأغذية المغذية. [وافق أصدقاء الرئيس على ذلك بصورة غير رسمية]

⁵ [يوقّر هذا القسم معلومات أساسية عن المفاهيم الرئيسية التي تظهر في هذه الوثيقة. ولكنه لا يحدد هذه المفاهيم التي تم استخدام تعريفات مختلفة للعديد منها على المستوى الدولي]. [النص بين قوسين معقوفين قيد النظر بانتظار مناقشته]

⁶ تتوافر توجيهات منظمة الصحة العالمية لجعل النمط الغذائي صحياً على الموقع <https://www.who.int/who-documents-detail/healthy-diet-factsheet394>

⁷ على النحو المبين في الفقرة 21.

⁸ الوثيقة UNEP/EA.4/Res.1

20- وتشكل الأنماط الغذائية غير الصحية أحد عوامل الخطر الرئيسية لسوء التغذية بمختلف أشكاله وللنتائج الصحية السيئة حول العالم. وتشمل الأنماط الغذائية غير الصحية الأنماط الغذائية ذات الكمية والجودة غير الكافيتين، وتشكل عاملاً محفزاً للجوع والنقص في المغذيات الدقيقة ونقص التغذية. بالإضافة إلى ذلك، ترتبط الأنماط الغذائية غير الصحية بالاستهلاك المفرط للأغذية والمشروبات التي تحتوي على نسب عالية من الدهون، لا سيما الدهون المشبعة⁹ والمتقابلة والسكريات والأملاح/الصوديوم¹⁰، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة انتشار الوزن الزائد وإلى ارتفاع قابلية التعرّض للسمنة والإصابة بالأمراض غير المعدية والمرتبطة بالنمط الغذائي. [النص بين قوسين معقوفين قيد النظر بانتظار مناقشته]

21- وتؤدي النظم الغذائية المستدامة دوراً أساسياً في تشجيع الأنماط الغذائية الصحية وتحسين التغذية. والنظم الغذائية المستدامة هي نظم غذائية تساعد على تحقيق سلامة الأغذية والأمن الغذائي والتغذية للأجيال الحالية والقادمة وفقاً للأبعاد الثلاثة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي) للتنمية المستدامة. وتصيغ النظم الغذائية الأنماط الغذائية للناس وحالتهم التغذوية. وتعتبر النظم الغذائية شبكات معقدة ومتعددة الأبعاد من الأنشطة والموارد والجهات الفاعلة المعنية بإنتاج الأغذية وتجهيزها ومناولتها وإعدادها وتخزينها وتوزيعها وتسويقها والوصول إليها وشرائها واستهلاكها وهدرها وفقدانها، ومن نتائج هذه الأنشطة، بما في ذلك النتائج الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وتتأثر هذه النظم باستمرار مجموعة مختلفة من القوى والحركات والتغيرات الهيكلية والقرارات التي يتخذها العديد من أصحاب المصلحة المختلفين. وعندما تصب هذه العوامل الخارجية في مصلحة النظم الغذائية، يكون بإمكان هذه الأخيرة أن تنتج الأنماط الغذائية الصحية اللازمة للتغذية المثلى ولتحقيق الأهداف العامة الأخرى للنظم الغذائية. وينبغي أن تكون النظم الغذائية المستدامة شاملة ومنصفة وقادرة على الصمود. [اقترح الرئيس بالاستناد إلى مناقشات أصدقاء الرئيس]

22- الزراعة تشمل المحاصيل والغابات ومصايد الأسماك والثروة الحيوانية وتربية الأحياء المائية¹¹. وتشمل النظم الزراعية والغذائية المجموعة الكاملة من الأنشطة في مجالات الإنتاج والتجهيز والتسويق وتجارة التجزئة والاستهلاك والتخلص من السلع الناتجة عن الزراعة، بما في ذلك المنتجات الغذائية وغير الغذائية، والثروة الحيوانية والمراعي ومصايد الأسماك، بما فيها تربية الأحياء المائية، والغابات؛ والمدخلات المطلوبة والمخرجات الناتجة في كل خطوة من هذه الخطوات¹².

23- ويتأثر عمل النظم الغذائية وقدرتها على توفير أنماط غذائية صحية بعدد من الحركات، الأمر الذي يشير إلى أنه لتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية يلزم إجراء تغييرات خاصة بالسياق ليس فقط في السياسات الزراعية والغذائية، إنما أيضاً في قطاعات ومجالات سياساتية عديدة تتناول مثلاً الأولويات التنموية الوطنية والسياسات الاقتصادية والمعايير الاجتماعية¹³. وقد تتطلب هذه التغييرات الخاصة بالسياق وضع نهج لمعالجة مختلف العوامل المحركة للفقر وأوجه عدم المساواة بين السكان. (تمت الموافقة على ذلك بعد التشاور)

⁹ [يتطور علم التغذية بشكل مستمر. وتشير دراسة أجراها Mandal و DebMandal إلى أن جوز الهند، ولو أنه غني بالدهون المشبعة، فهو يحتوي على نسبة عالية من حمض اللوريك، وهو حمض دهني ذو سلسلة متوسطة، ما يسمح بأن يتم امتصاصه مباشرة واستقلابه بسرعة لإنتاج الطاقة].

¹⁰ الفقرة 7 من إعلان روما بشأن التغذية الصادر عن المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية (2014).

¹¹ الفقرة 20 من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/74/242

¹² مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمار الرشيد في نظم الزراعة والأغذية، 2014. الفقرة 2

¹³ فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية. 2017.

24- ويتطلب تحويل النظم الغذائية غير المستدامة وإقامة نظم غذائية مستدامة تلبي الاحتياجات الغذائية للسكان، إحداث تغييرات سياسية ومؤسسية وسلوكية لدى جميع الجهات الفاعلة في النظم الغذائية. وينبغي أن تركز السياسات المرتبطة بالنظم الغذائية على الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والتغذوية والصحية المباشرة وغير المباشرة المترتبة عنها، مع إيلاء عناية خاصة للأشخاص الأشد فقرًا والأكثر عرضة لسوء التغذية بجميع أشكاله والتصدي للحواجز التي تعترض حصولهم على الأغذية من أجل أطماع غذائية صحية.

25- ويتعيّن إجراء تغييرات داخل النظم الغذائية وفي ما بينها وفي العناصر المكوّنة لها، أي سلاسل الإمدادات الغذائية والبيئات الغذائية وسلوك المستهلك، بهدف توليد نتائج إيجابية على امتداد الأبعاد الثلاثة للاستدامة، وهي الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مع اتباع نهج شاملة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين.

26- وهناك حاجة إلى السياسات والعمليات المنسّقة لتحسين اتساق السياسات وتنسيقها عند التصدي للتشكّات السياسي في مختلف القطاعات مثل الصحة، والزراعة، والتربية، والبيئة، والمياه، والصرف الصحي، والمساواة بين الجنسين، والحماية الاجتماعية، والتجارة، وفرص العمل، والشؤون المالية، التي تؤثر جميعها على النظم الغذائية والنتائج التغذوية.

27- وأخذت لجنة الأمن الغذائي العالمي بزمام قيادة عملية سياسية أسفرت عن إعداد خطوط توجيهية طوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية (الخطوط التوجيهية الطوعية). وتسترشد عملية إعداد الخطوط التوجيهية الطوعية هذه بتقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية (فريق الخبراء الرفيع المستوى)¹⁴ عن التغذية والنظم الغذائية، وبالأدبيات الأخرى وبعملية تشاورية شاملة حصلت بين مايو/أيار ونوفمبر/تشرين الثاني 2019 وشارك فيها أصحاب المصلحة في اللجنة¹⁵. (تمت الموافقة على ذلك بعد التشاور)

28- وتحظى النظم الغذائية والتغذية باهتمام متزايد من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها، وهي تعتبر عوامل محددة مشتركة للجهود الرامية إلى تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي عام 2014، التزمت البلدان الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، خلال المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، بالقضاء على الجوع وسوء التغذية بجميع أشكاله¹⁶. وفي عام 2016، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016-2025)¹⁷ ودعت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية إلى قيادة عملية تنفيذه بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبلاستعانة بآليات منسّقة مثل شبكة التغذية للأمم المتحدة، وبمنصات متعددة أصحاب المصلحة من قبيل لجنة الأمن الغذائي العالمي. وفي عام 2017، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (2019-2028)¹⁸. وتم إيلاء عناية خاصة للتغذية في عدد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة¹⁹،

¹⁴ يشكّل فريق الخبراء الرفيع المستوى همزة الوصل بين العلوم والسياسات في لجنة الأمن الغذائي العالمي، وهو يعمل على توفير قاعدة أدلة منظّمة للاسترشاد بها في مناقشات السياسات الخاصة باللجنة استنادًا إلى البحوث والمعارف المتاحة، والتجارب، والسياسات على نطاقات مختلفة وفي سياقات متنوعة.

¹⁵ من خلال اجتماعات عقدت في إيطاليا، وإثيوبيا، وتايلند، وهنغاريا، ومصر، وبنما، والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك من خلال مشاورات إلكترونية.

¹⁶ منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية. 2014. المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، إعلان روما عن التغذية.

¹⁷ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة [A/RES/70/259](#) وبرنامج عمل عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية

¹⁸ [قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/72/239](#).

¹⁹ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة [A/RES/73/2](#) بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها و [A/RES/73/132](#) بشأن الصحة العالمية والسياسة الخارجية و [A/RES/73/253](#) بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية.

والمجلس الاقتصادي والاجتماعي²⁰، وجمعية الأمم المتحدة للبيئة²¹، وجمعية الصحة العالمية²²، والخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020-2025²³، ومقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في الغذاء²⁴. وفي عام 2021، سيعقد مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية فرصة لجميع أصحاب المصلحة لمناقشة مسألة النظم الغذائية الأكثر شمولاً واستدامة من أجل أنماط غذائية صحية للجميع. كذلك سيمثل مؤتمر القمة بشأن التغذية من أجل النمو الذي سيعقد في طوكيو في عام 2021 فرصة لمناقشة كيفية تعزيز الرابط بين الأنماط الغذائية والنظم الغذائية والصحة.

29- ومن المتوقع أن تساهم الخطوط التوجيهية الطوعية في هذه المبادرات الدولية وأن تكملها من أجل تعزيز الاتساق والتنسيق والتقارب بين السياسات في مختلف المجالات. كما أنها توفر توجيهات قائمة على العلوم والأدلة لمساعدة البلدان وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين على تفعيل توصيات إطار العمل²⁵ الصادر عن المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية لدعم الأعمال المطرد للتحقق من غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني وللحق في تمتع كل إنسان بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية²⁶ وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

الجزء الثاني - الأهداف والمبادئ التوجيهية

1-2 الأهداف والغرض

30- ترمي الخطوط التوجيهية الطوعية إلى المساهمة في إقامة نظم غذائية مستدامة وتحسين التغذية. كما أنها تهدف إلى توفير التوجيهات للحكومات بشكل أساسي وللمؤسسات المتخصصة وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن السياسات والاستثمارات والترتيبات المؤسسية المناسبة اللازمة لمعالجة الأسباب الرئيسية لسوء التغذية بجميع أشكاله. ويتمثل الهدف من ذلك في تقديم مجموعة من الخطوط التوجيهية التي تساهم في تحسين النظم الغذائية وجعلها أكثر استدامة من أجل ضمان توفير الأنماط الغذائية المطلوبة للتغذية المثلى وإتاحتها بتكلفة ميسورة وبصورة مقبولة وآمنة وبالكمية والنوعية المناسبة مع مراعاة "معتقدات الأفراد وثقافتهم وتقاليدهم وعاداتهم وتفضيلاتهم الغذائية بما يتماشى مع القوانين والواجبات الوطنية والدولية"²⁷. وتساهم الخطوط التوجيهية الطوعية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها للتنمية المستدامة وفي الأعمال المطرد لحق الفئات الضعيفة والأكثر تأثرًا في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني. [اقتراح الرئيس بالاستناد إلى مناقشات أصدقاء الرئيس]

²⁰ الإعلان الوزاري الصادر في عام 2018 عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

²¹ الإعلان الوزاري الصادر عن جمعية البيئة في الأمم المتحدة 2019

²² أيدت جمعية الصحة العالمية خطة التنفيذ الشاملة الخاصة بتغذية الأمهات والرضع وصغار الأطفال وخطة العمل العالمية للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها للفترة 2013-2020 اللتين تحددان الخيارات المتاحة في مجال السياسات للوقاية من سوء التغذية بجميع أشكاله والتهوض بالأنماط الغذائية الصحية.

²³ الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2025، الدستور الغذائي التابع لمنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية

²⁴ القرار A/71/282 بعنوان "التقرير المؤقت للمقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء" والقرار A/RES/74/149 بعنوان: "الحق في الغذاء".

²⁵ منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية. 2014. المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، إطار العمل.

²⁶ التعليق العام رقم 14 للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (2000).

²⁷ منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية. 2014. المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، الفقرة 5-ب من إعلان روما عن التغذية.

31- وتقدم الخطوط التوجيهية الطوعية نهجًا شاملاً ونظاميًا وقائمًا على العلوم والأدلة من أجل [إقامة نظم غذائية مستدامة لتحسين الأمن الغذائي والتغذية في الوقت الحاضر وفي المستقبل عبر] معالجة التشتت في مجال السياسات، مع التركيز بصورة خاصة على قطاعات الأغذية والزراعة والتغذية ومواجهة قضايا الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والآثار المباشرة وغير المباشرة. وتنظر الخطوط التوجيهية الطوعية في التنوع والتعقيد القائمين في النظم الغذائية بغية تعزيز اتساق السياسات وتنسيقها، مع مراعاة المنافع والتكاليف والتبادلات والاعتراف في الوقت نفسه بالقدرات والأولويات الوطنية وتشجيع إقامة حوار شامل بين مختلف المؤسسات والقطاعات وجميع أصحاب المصلحة المعنيين في النظام الغذائي، وتوجيهه. [النص بين قوسين معقوفين قيد النظر بانتظار مناقشته]

32- والمقصود من الخطوط التوجيهية الطوعية أن تكون عالمية وأن توفر التوجيهات للحكومات وأصحاب المصلحة المعنيين عند تصميم السياسات، والقوانين، والأطر التنظيمية، والاستراتيجيات، والخطط، والبرامج المناسبة لكل سياق. وتأخذ هذه الخطوط التوجيهية الطوعية في الحسبان مختلف الوقائع والقدرات ومستويات التنمية الوطنية، فضلاً عن مختلف أنواع النظم الغذائية والحركات العديدة التي تؤثر عليها. (تمت الموافقة على ذلك بعد التشاور)

33- وتقرّ الخطوط التوجيهية الطوعية بأن الصدمات، والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والجائحات تمثل تحديات كبيرة لأداء النظم الغذائية، كما أنها تشدد على أهمية النظم الغذائية المستدامة والقادرة على الصمود [مثلاً من خلال مُهج الزراعة الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة]. وتقدم الخطوط التوجيهية الطوعية إرشادات لتقليل الآثار السلبية المحتملة على النظم الغذائية والأمن الغذائي والتغذية. [النص بين قوسين معقوفين قيد النظر بانتظار مناقشته]

34- وتحصل الخطوط التوجيهية الطوعية على الأدلة من مجموعة من الدراسات الدقيقة المستندة إلى المعارف العلمية والمتعددة التخصصات والتقليدية والأصلية والمحلية، والممارسات المستدامة والتجارب، بما في ذلك الناتجة عن الحوارات بشأن أشكال مختلفة من المعرفة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، وتقوم بتطبيق هذه الأدلة من منظور واسع.²⁸ وتستمد معظم الأدلة الواردة في الخطوط التوجيهية الطوعية من تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى لعام 2017، ومجموعة متنوعة من الوثائق الفنية للأمم المتحدة، والأدبيات العلمية التي استعرضها الأقران. [اقترح الرئيس بالاستناد إلى مناقشات أصدقاء الرئيس]

2-2 طبيعة الخطوط التوجيهية الطوعية ونطاقها والمستخدمون الذين تتوجه إليهم

35- إن الخطوط التوجيهية هذه طوعية وغير ملزمة. [وافق أصدقاء الرئيس على ذلك بصورة غير رسمية]

²⁸ بما أن الحالات تختلف اختلافاً كبيراً، تعد إمكانية تعميم الأدلة على الحالات الأخرى أمراً بالغ الأهمية ولكن غير متاح دائماً لإجراءات النظم الغذائية التي تتناول الأنماط الغذائية والتغذية. ويلزم إجراء المزيد من البحوث للمساهمة في قاعدة الأدلة التي يقوم عليها صنع القرارات. وتجمع الخطوط التوجيهية الطوعية أدلة مستقاة من منهجيات مختلفة: فبعضها تجريبي ويبعث على التفاوض لصلته بالواقع، وبعضها الآخر مستمد من تقييم البرامج والسياسات التي توفر التوجيهات بشأن التنفيذ في ظروف وسياقات محددة.

36- وهي معدة ليتم تفسيرها وتطبيقها بما يتماشى مع الالتزامات القائمة بموجب القوانين الوطنية والدولية ذات الصلة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للالتزامات الطوعية بموجب الصكوك الإقليمية والدولية السارية. ولا تتضمن الخطوط التوجيهية الطوعية ما ينبغي تفسيره على أنه يحدّ أو يقوّض أي التزامات قانونية قد تقع على عاتق الدول بموجب القانون الدولي²⁹. [اقتراح الرئيس بالاستناد إلى مناقشات أصدقاء الرئيس]

37- والخطوط التوجيهية الطوعية معدة ليتم تفسيرها وتطبيقها وفقاً للنظم القانونية الوطنية ومؤسساتها. وينبغي تنفيذها داخل البلدان وعلى المستويين الإقليمي والعالمي، مع مراعاة الظروف والقدرات ومستويات التنمية الوطنية المختلفة واحترام السياسات والأولويات الوطنية³⁰. [وافق أصدقاء الرئيس على ذلك بصورة غير رسمية]

38- وترمي الخطوط التوجيهية الطوعية إلى تفادي تكرار عمل الأجهزة الدولية الأخرى وولايتها، وإلى البناء على التوجيهات ذات الصلة الواردة في منتجات سياساتية أخرى طوّرتها لجنة الأمن الغذائي العالمي ومؤسسات أخرى وتكملها، وهي معدة ليتم تنفيذها بما يتماشى مع: [وافق أصدقاء الرئيس على ذلك بصورة غير رسمية]

- خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (2015)؛
- الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي القطري (2004)؛
- الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني (2012)؛
- [الإطار الاستراتيجي العالمي للجنة الأمن الغذائي العالمي من أجل الأمن الغذائي والتغذية (2012)؛]
- غايات التغذية العالمية الست لجمعية الصحة العالمية لعام 2025 (2012)؛
- [توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال السياسات بشأن الاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لتحقيق الأمن الغذائي (2013)؛]
- مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمار الرشيد في نظم الزراعة والأغذية (2014)؛
- توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال السياسات بشأن مسايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية (2014)؛
- إعلان روما بشأن التغذية الصادر عن المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية (2014)؛
- إطار العمل الصادر عن المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية (2014)؛
- الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مسايد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر (2014)؛

²⁹ الفقرة 13 من مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمار الرشيد في نظم الزراعة والأغذية

³⁰ الفقرة 14 من مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمار الرشيد في نظم الزراعة والأغذية، والفقرة 21 من خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

- إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة الصادر عن لجنة الأمن الغذائي العالمي (2015)؛
- التوصيات السياسية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن المياه من أجل الأمن الغذائي والتغذية (2015)؛
- توصيات السياسة الخاصة بلجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق (2016)؛
- التوصيات الخاصة بالسياسات بشأن التنمية الزراعية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية: أي دور للثروة الحيوانية؟ (2016)؛
- [الخطوط التوجيهية الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن الإدارة المستدامة للتربة (2017)؛]
- [الإعلان السياسي للاجتماع الثالث الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها (2018)؛]
- [خطة العمل العالمية للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها للفترة 2013-2020؛]
- [العناصر العشرة للزراعة الإيكولوجية (2019)؛]
- [الإعلان الوزاري لجمعية الأمم المتحدة للبيئة بشأن الحلول المبتكرة للتحديات البيئية والاستهلاك والإنتاج المستدامين (4، 19).] [النص بين قوسين معقوفين قيد النظر بانتظار مناقشته]

39- ويمكن المهدف من الخطوط التوجيهية الطوعية في أن يتم تنفيذها، [بقدر ما تكون ملزمة للأطراف المعنية بها]، وفقاً للنصوص التالية بقدر ما تكون ذات صلة وملزمة للأطراف المعنية بها]: [النص بين قوسين معقوفين قيد النظر بانتظار مناقشته]

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1948 وغيره من معاهدات حقوق الإنسان الملزمة للدول الأطراف المعنية؛
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية؛
- [إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين؛]
- [اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169 بشأن الشعوب الأصلية والقبلية؛]
- [اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛]
- اتفاقية التنوع البيولوجي؛
- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛
- الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات؛
- المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة؛
- المعايير التي حددها الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية؛
- [مدونة السلوك الدولية بشأن استخدام الأسمدة وإدارتها على نحو مستدام؛]
- [مدونة السلوك الدولية لإدارة مبيدات الآفات؛]
- [اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة؛]
- [إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية؛]

- المواصفات والخطوط التوجيهية ومدونات الممارسة التي اعتمدها الدستور الغذائي؛
 - المواصفات التي اعتمدها المنظمة العالمية لصحة الحيوان؛
 - الصكوك الدولية ذات الصلة للتجارة المتعددة الأطراف، بما فيها التزامات منظمة التجارة العالمية.
- [النص بين قوسين معقوفين قيد النظر بانتظار مناقشته]

40- وتهدف الخطوط التوجيهية الطوعية إلى دعم الحكومات، بما في ذلك الوزارات والمؤسسات الوطنية ودون الوطنية والمحلية المعنية والبرلمانيين من أجل تطوير العمليات لتصميم السياسات العامة الجامعة والمتعددة القطاعات والقائمة على العلوم والأدلة والشاملة وتنفيذها، وإلى جعل أصحاب المصلحة المعنيين يستخدمونها في النقاشات في مجال السياسات وفي عمليات التنفيذ. ويشمل أصحاب المصلحة هؤلاء، على سبيل المثال لا الحصر:

- (أ) المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية، بما في ذلك الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة؛
- (ب) ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك تلك التي تمثل السكان الأصليين والمجتمعات المحلية، والفئات الضعيفة، والنساء والشباب في المناطق الريفية، وأصحاب الحيازات الصغيرة³¹، والمزارعين الأسريين، والصيادين، والرعاة، والمعدومين، والعاملين³² في النظام الغذائي؛
- (ج) والمزارعين وحراس الغابات والرعاة والصيادين ومنظماتهم وتعاونياتهم وشبكاتهم؛
- (د) ومنظمات القطاع الخاص، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والأعمال التجارية الزراعية، ومصنّعي الأغذية والمشروبات، وبائعي الأغذية بالتجزئة مثل المتاجر الكبرى، ومزوّدي الخدمات الغذائية، والجمعيات التجارية في القطاع، وبائعي الأغذية بالجملة، وموزعي الأغذية، والتجار، وقطاع الإعلانات والتسويق³³؛
- (هـ) ومنظمات البحوث والأوساط الأكاديمية والجامعات؛
- (و) والشركاء في التنمية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية؛
- (ز) والجهات المانحة الخاصة والمؤسسات الخيرية والصناديق؛
- (ح) وجمعيات المستهلكين. [وافق أصدقاء الرئيس على ذلك بصورة غير رسمية]

41- وتدعم الخطوط التوجيهية الطوعية التزامات الدول في ما يتعلق بالإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني، ومسؤولية جميع المستخدمين المستهدفين من أجل احترام حقوق الإنسان³⁴. [وافق أصدقاء الرئيس على ذلك بصورة غير رسمية]

³¹ "يشمل أصحاب الحيازات الصغيرة، بمن فيهم المزارعون الأسريون من الرجال والنساء، صغار المنتجين والمجهزين والرعاة والحرفيين وصيادي الأسماك، والمجتمعات المحلية التي تعتمد بشكل كبير على الغابات، والسكان الأصليين، والعمال الزراعيين"، توصيات السياسة الخاصة بلجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق (2016).

³² يشمل المجتمع المدني أصحاب الحيازات الصغيرة والصيادين والرعاة عندما يحتفظون بوضعهم المعقد كمنتجين ومستهلكين للأغذية وعاملين في مجال الأغذية.

³³ يتضمن القطاع الخاص أنواعاً كثيرة من الشركات ذات الحجم والنطاق والموارد البشرية والمالية المختلفة وذات القدرة المتباينة على الوصول إلى الأسواق المحلية والوطنية والدولية.

³⁴ الفقرة 21 من مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمار الرشيد في نظم الزراعة والأغذية.

42- وتُشجّع الحكومات عند تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية، على الامتناع عن سن وتطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية أحادية الجانب تتنافى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتعوق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة، لا سيما في البلدان النامية³⁵. [وافق أصدقاء الرئيس على ذلك بصورة غير رسمية]

43- وتُشجّع الحكومات عند تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية، على تصحيح ومنع القيود المفروضة على التجارة والشبهات في الأسواق الزراعية العالمية، بما في ذلك عن طريق الإلغاء الموازي لجميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية، وجميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، وفقا لتكليف جولة الدوحة الإنمائية³⁶. [وافق أصدقاء الرئيس على ذلك بصورة غير رسمية]

3-2 المبادئ التوجيهية

44- تشمل الخطوط التوجيهية الطوعية ستة مبادئ توجيهية³⁷ انبثقت عن عملية التشاور باعتبارها أساسية عند النظر في مختلف الإجراءات التي يجب اتخاذها للمساهمة في العملية التي ستفضي إلى إقامة نظم غذائية مستدامة وتحسين التغذية للجميع. [اقترح الرئيس بالاستناد إلى مناقشات أصدقاء الرئيس]

45- وتساهم النظم الغذائية في تحقيق أهداف متعددة ضمن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة ودعمها. ورغم إمكانية وجود اختلاف كبير بين النظم الغذائية، إلا أنها تتيح فرصًا مختلفة للسياسات العامة والآليات والصكوك والاستثمارات التي ترمي إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. [وافق أصدقاء الرئيس على ذلك بصورة غير رسمية]

46- وتستند هذه المبادئ إلى الحاجة إلى ضمان كرامة الإنسان، والمساواة، وعدم التمييز، والمشاركة، والمساءلة، والشفافية، والتمكين، وحكم القانون من أجل المساهمة في الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني. [وافق أصدقاء الرئيس على ذلك بصورة غير رسمية]

(أ) النهج النظامي والمتعدد القطاعات والقائم على العلوم والأدلة. تشجيع اتباع نهج نظامي ومتعدد القطاعات وقائم على العلوم والأدلة يتناول النظم الغذائية في مجملها ومختلف الأبعاد الثقافية، ويدمج أشكال المعرفة الأصلية والتقليدية بشكل مناسب، ويسعى إلى تعظيم النواتج في جميع أبعاد التنمية المستدامة، وينظر في الأسباب المتعددة الأبعاد لسوء التغذية بجميع أشكاله. [وافق أصدقاء الرئيس على ذلك بصورة غير رسمية]

(ب) السياسات المتسقة والمنسقة والشاملة والمناسبة لكل سياق. المساهمة في وضع سياسات متسقة ومنسقة وشاملة ومناسبة لكل سياق واستثمارات مسؤولة ذات صلة وتنفيذها عن طريق إجراءات منسقة بين مختلف الجهات الفاعلة وفي جميع القطاعات المعنية على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية ودون الوطنية والمحلية. [وافق أصدقاء الرئيس على ذلك بصورة غير رسمية]

³⁵ الفقرة 30 من خطة التنمية المستدامة لعام 2030. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (A/RES/70/1) (2015).

³⁶ الفقرة 2-ب من خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

³⁷ تتماشى هذه المبادئ التوجيهية مع الوثائق والأدوات الدولية المتفق عليها بالفعل، مثل إعلان روما عن التغذية وإطار عمل المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية وإعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996.

(ج) المساءلة والشفافية والمشاركة. دعم الجهود الرامية إلى تقوية الحوكمة، بما في ذلك آليات المساءلة، وتشجيع مشاركة المواطنين وأصحاب المصلحة في النقاشات الوطنية بشأن الأمن الغذائي والتغذية والنظم الغذائية وفي عمليات صنع القرارات الشفافة والشاملة التي تستند إلى قواعد شفافة للمشاركة تشمل ضمانات لتحديد التضارب المحتمل في المصالح وإدارته. [وافق أصدقاء الرئيس على ذلك بصورة غير رسمية]

(د) شعوب تنعم بالصحة والرخاء وكوكب يتمتع بصحة جيدة. تعزيز السياسات والإجراءات التي تحسّن سبل عيش السكان وصحتهم ورفاههم، والإنتاج المستدام للأغذية، والاستهلاك المسؤول للأغذية المغذية والمأمونة من أجل تمكين الأنماط الغذائية الصحية وحماية الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وتعزيز استخدامهم المستدام، ودعم التكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره. [اقترح الرئيس بالاستناد إلى مناقشات أصدقاء الرئيس]

(هـ) المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. تعزيز تكافؤ فرص الحصول على غذاء كافٍ ومأمون ومغذٍ يفي بالاحتياجات الغذائية ويناسب الأذواق الغذائية لحياة موفورة النشاط والصحة بغض النظر عن العوامل الاجتماعية أو الديمغرافية من قبيل العرق، أو نوع الجنس، أو الدخل، أو المنطقة الجغرافية. وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، واحترام حقوقهن وحمايتهن وإعمالها في سياق الأمن الغذائي والتغذية، وتهيئة الظروف المناسبة لإشراك المرأة في صنع القرارات ومشاركتها في جميع القطاعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وفي تشكيل النظم الغذائية التي تحسّن التغذية، مع الاعتراف بالدور الرئيسي الذي تؤديه في مجال الرعاية والتربية والزراعة وتعزيز الصحة وإنتاج الأغذية واستهلاكها. وقد يتطلب ذلك وضع استراتيجيات مستهدفة لدعم المرأة في ما تؤديه من أدوار في مجالات مثل الرعاية والتربية والزراعة وتعزيز الصحة وإعداد الأغذية وإنتاجها واستهلاكها والحفاظ على المعارف الأصلية والتقليدية والمحلية. ولكن يستلزم ذلك أيضاً إحداث تغييرات في طريقة سير الأمور على النحو المعتاد من أجل إشراك الرجال والفتيان في تشجيع التغذية بوصفها مسؤولية أسرية مشتركة. [وافق أصدقاء الرئيس على ذلك بصورة غير رسمية]

(و) تمكين الشباب. تشجيع الاستراتيجيات والسياسات والاستثمارات الرامية إلى تعزيز برامج التعليم وبناء القدرات للشباب وزيادة إمكانياتهم للوصول إلى فرص العمل اللائق والممارسات المبتكرة وحمايتهم من الأعمال الخطرة وعبء العمل غير الملائم، باعتبار ذلك سبيلاً لتحفيز دور الشباب كوكلاء للتغيير المفضي إلى نظم غذائية مستدامة للأجيال المستقبلية. [اقترح الرئيس بالاستناد إلى مناقشات أصدقاء الرئيس].

الجزء الثالث - الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن النظم الغذائية من أجل التغذية

47- توفر الخطوط التوجيهية الطوعية التي ترمي إلى ضمان تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها للتنمية المستدامة، إطاراً لتعزيز اتساق السياسات وتنسيقها وجمع مختلف أصحاب المصلحة في النظم الغذائية للعمل معاً على تحقيق أنماط غذائية صحية للجميع من خلال النظم الغذائية المستدامة. [وافق أصدقاء الرئيس على ذلك بصورة غير رسمية]

48- ولتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها للتنمية المستدامة [وتنفيذ قرارات جمعية الصحة العالمية ومقرراتها] والوفاء بالالتزامات الوطنية للقضاء على سوء التغذية بجميع أشكاله [مع احترام حدود الكوكب]، يلزم اتباع نهج النظم الغذائية [المستدامة] الذي يعترف بأن الأجزاء المختلفة التي تتألف منها النظم الغذائية مترابطة، وبأن أي إجراء أو قرار لمعالجة أحد جوانب نظام غذائي معيّن قد يؤثر على الجوانب الأخرى، وبأن النظم الغذائية تستجيب للنظم والحالات والسياقات الأخرى وتتأثر بها. [ويمكن للتفكير المنهجي والمتعدد التخصصات في ما يتعلق بتحويل النظم الغذائية غير المستدامة وإقامة نظم غذائية مستدامة]، أن يضمن التصدي للتحديات من منظورات متعددة. بالتالي، توفر الخطوط التوجيهية الطوعية الإرشادات بشأن مجموعة من الإجراءات السياساتية القائمة على العلوم والأدلة والتي تغطي تنوع سلاسل الإمدادات الغذائية والبيئات الغذائية و[سلوك المستهلكين] [الاستهلاك المسؤول] فضلاً عن المحركات والأشخاص الذين يشكلون هذه الإجراءات. [النص بين قوسين معقوفين قيد النظر بانتظار مناقشته]

49- وخلال العملية التشاورية، حدد أصحاب المصلحة في لجنة الأمن الغذائي العالمي عددًا من العوامل المشتركة ذات الصلة بالنسبة إلى تحسين الأنماط الغذائية والتغذية التي حددت سبعة مجالات تركيز تتمحور حولها الخطوط التوجيهية الطوعية، وهي: (1) الحوكمة الشفافة والديمقراطية والخاضعة للمساءلة؛ (2) وسلاسل الإمدادات الغذائية المستدامة للتوصل إلى أنماط غذائية صحية [وفي سياق تعيّر المناخ [فقدان التنوع البيولوجي وتدهور البيئة]]؛ (3) والوصول [المتساوي والمنصف] إلى الأنماط الغذائية الصحية [المستدامة]؛ (4) وسلامة الأغذية في النظم الغذائية المستدامة؛ (5) والمعارف والتثقيف والمعلومات التغذوية المتمحورة حول الإنسان؛ (6) والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في النظم الغذائية؛ (7) والنظم الغذائية القادرة على الصمود في السياقات الإنسانية. [النص بين قوسين معقوفين قيد النظر بانتظار مناقشته]

50- ويتداخل مجال التركيز الأول الذي يتعلّق بحوكمة النظم الغذائية والذي يضع الأساس الذي تقوم عليه التوصيات السياساتية الأخرى للخطوط التوجيهية الطوعية، في المجالات الستة الأخرى. وتغطي ثلاثة مجالات تركيز (2 و3 و5) المكونات الرئيسية للنظم الغذائية في حين يستند مجال إضافي (4) إلى الاعتراف بالأهمية المتزايدة للعمل الجماعي في معالجة سلامة الأغذية. ويتم إيلاء عناية خاصة للمرأة نظرًا إلى الدور الحيوي الذي تؤديه في النظم الغذائية (مجال التركيز (6)). ويشكل السياق الإنساني مجال تركيز قائم بحد ذاته (7) لأنه سيقى مسألة عالمية مهمة في سياق تعيّر المناخ والأزمات الممتدة والنزاعات والهجرة.

51- وتتوجه الإرشادات بشكل أساسي إلى الحكومات التي يتعيّن عليها النظر فيها لجهة علاقتها بالأولويات والاحتياجات والظروف الوطنية ودون الوطنية وتقييم جدوى السياسات في كل سياق من سياقات النظم الغذائية، مع إيلاء العناية الواجبة لكافة التكاليف أو المنافع المباشرة وغير المباشرة التي تنطوي عليها الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومن المهم أن تعتمد البلدان منظورًا تشخيصيًا إزاء نظمها الغذائية بشكل منهجي وكامل. وينطوي ذلك على جملة أمور منها فهم أنواع النظم الغذائية القائمة وتركيباتها وتعقيدها، والمحركات الرئيسية للتغيير والتعطيل والإقصاء/الإدماج والنمو. ومن أجل التوصل إلى نظم غذائية مستدامة وأنماط غذائية صحية تتوافق مع خطة عام 2030، تشجّع الحكومات على إجراء تحليل ورصد منهجين للتكاليف والمنافع والتبادلات والآثار المترتبة عن الإجراءات التي تتخذها بين مختلف القطاعات والجهات الفاعلة في سياق الظروف والأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية الخاصة بها. [وافق أصدقاء الرئيس على ذلك بصورة غير رسمية]

1-3 الحوكمة الشفافة والديمقراطية والخاضعة للمساءلة

52- يبين هذا القسم مدى أهمية آليات الحوكمة والقيادة والمساءلة بالنسبة إلى الجهات الفاعلة في النظم الغذائية، على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية. والحكومات مسؤولة عن تطوير السياسات العامة السليمة والمتسقة والمنسقة والقائمة على العلوم والأدلة والأطر التنظيمية والتشريعية التي تحكم النظم الغذائية، وتعزز التوعية، وتحدد أولويات الإجراءات المؤثرة. ويتعين على الحكومات أيضاً أن تطور الآليات الشفافة لرصد وتقييم توزع تكاليف الانتقال والتكاليف والمنافع المترتبة عن الإجراءات السياساتية بين مختلف القطاعات والجهات الفاعلة، وأن تدير تضارب المصالح والضمانات ضد اختلالات التوازن في القوة والضمانات الأخرى لوضع المصالح العامة قبل غيرها من المصالح. [وافق أصدقاء الرئيس على ذلك بصورة غير رسمية]

1-1-3 تعزيز اتساق السياسات وتنسيقها عبر إدماج النظم الغذائية والتغذية في التنمية المحلية والوطنية والإقليمية:

(أ) ينبغي للحكومات أن تعزز اتساق السياسات وتنسيقها عبر القطاعات والوكالات للحد من سوء التغذية بجميع أشكاله من منظور النظم الغذائية. ويمكن أن تشمل هذه القطاعات والوكالات تلك التي تؤثر على الصحة، والزراعة، والتربية، والبيئة، والمياه، والصرف الصحي، والمساواة بين الجنسين، والحماية الاجتماعية، والتجارة، والعمالة، والشؤون المالية. وينبغي للحكومات أن تدرج استدامة النظم الغذائية ضمن الأولويات من أجل جمع القطاعات المعنية بفعالية حول مجموعة من الأهداف المشتركة. [وافق أصدقاء الرئيس على ذلك بصورة غير رسمية]

(ب) وينبغي للحكومات أن تدمج الاستراتيجيات الخاصة بالنظم الغذائية المستدامة الكفيلة بتمكين الأنماط الغذائية الصحية [*] والتغذية المحسنة في السياسات الوطنية والمحلية الإنمائية والصحية والاقتصادية والزراعية والمناخية/البيئية والخاصة بالحد من مخاطر الكوارث والجائحات. كما ينبغي للحكومات أن تنظر في زيادة وتحسين مخصصات الميزانية، حيثما كان ذلك مناسباً، [وبالاستناد إلى المحاسبة الكاملة للتكاليف]، لأنشطة النظم الغذائية التي تهدف بوضوح وشفافية إلى تحسين الأنماط الغذائية والتغذية، مع توفير مؤشرات مصنفة لتتبع آثار الإجراءات المتخذة للتصدي لسوء التغذية بجميع أشكاله، بما في ذلك آثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية [ومعالجة أوجه عدم المساواة] وتقييمها. [النص بين قوسين معقوفين قيد النظر بانتظار مناقشته]

(ج) وإذ تقرّ بأنه من شأن النظام التجاري العالمي والمستند إلى القواعد والمنفتح وغير التمييزي والمنصف والمتعدد الأطراف أن يعزز الزراعة والتنمية الريفية في البلدان النامية وأن يساهم في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية، ينبغي للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية أن تنفذ استراتيجيات وطنية وإقليمية ودولية لتعزيز المشاركة الشاملة للمزارعين والصيادين والعاملين في مجال الأسماك، لا سيما صغار المزارعين، بمن فيهم النساء، في الأسواق المجتمعية والوطنية والإقليمية والدولية³⁸. [اقترح الرئيس بالاستناد إلى مناقشات أصدقاء الرئيس].

(د) وينبغي للحكومات أن تحدد الفرص المتاحة في النظم الغذائية لتحقيق الأهداف الوطنية والعالمية للأمن الغذائي والتغذية، وأن تقوم برصد وقياس التقدم المحرز في تحقيق المقاصد والمؤشرات التي وضعتها خطة

³⁸ الفقرة 36 من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/c.2/75/L.23.

التنمية المستدامة³⁹ لعام 2030، وغايات التغذية العالمية⁴⁰ لجمعية الصحة العالمية لعام 2025. [وافق أصدقاء الرئيس على ذلك بصورة غير رسمية]

2-1-3 تعزيز التنسيق والعمل المتعدد القطاعات وأصحاب المصلحة والمستويات:

(أ) ينبغي للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والشركاء في التنمية في مختلف القطاعات وعلى جميع المستويات، العمل على تمكين الأنماط الغذائية الصحية [*] وتحسين التغذية من خلال النظم الغذائية المستدامة، والأطر السياساتية والقانونية المعززة، والقدرات المؤسسية التي تعالج الأسباب والتداعيات المتعددة لسوء التغذية بجميع أشكاله والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتصلة بالأغذية. وينبغي أن يؤدي هذا التنسيق إلى إنشاء و/أو تعزيز الآليات المتعددة القطاعات والمستويات وأصحاب المصلحة⁴¹ التي من شأنها الإشراف على تصميم وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والتدخلات [، بما في ذلك التدخلات الثقافية]، القائمة على الأدلة والعلوم والمحددة السياق [التي تحترم التنوع الثقافي] والتي تساهم في تحسين النتائج التغذوية على المستويات الوطنية ودون الوطنية والمحلية. [النص بين قوسين معقوفين قيد النظر بانتظار مناقشته]

(ب) وينبغي للحكومات والجهات الفاعلة الحكومية الدولية أن تيسر إقامة حوار شامل وشفاف يضمن مشاركة جميع أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة في النظم الغذائية، مع إيلاء عناية خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والمنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة، والأشخاص الأكثر تأثرًا بالجوع وسوء التغذية بجميع أشكاله. ويجب أن يتناول هذا الحوار جميع أبعاد التنمية المستدامة في النظم الغذائية. [وافق أصدقاء الرئيس على ذلك بصورة غير رسمية]

(ج) وينبغي للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية أن تشجع زيادة الالتزام بالعمل في ظل الاستثمار المسؤول⁴² الذي يجريه القطاعان العام والخاص والمناخين لدعم النظم الغذائية المستدامة التي تمكن الأنماط الغذائية الصحية [*]، مع مراعاة أوجه التآزر والتبادلات مع الأولويات السياساتية الأخرى. [وافق أصدقاء الرئيس على ذلك بصورة غير رسمية]

3-1-3 إنشاء آليات وأدوات للمساءلة من أجل الرصد والتقييم:

(أ) ينبغي للحكومات أن تضع أطرًا سياساتية قائمة على العلوم والأدلة وتنظيمية ومحددة السياق لتوجيه أنشطة القطاعين الخاص والعام المتعلقة بالنظم الغذائية والتغذية، أو أن تقوّيها. وعليها أن تنشئ آليات مساءلة فعالة وشاملة وشفافة يكون من شأنها تعزيز الحوكمة الرشيدة، والمداومات العامة، والهيئات المستقلة التي ترصد الامتثال والأداء، وإجراءات الشكاوى الفردية، والإجراءات لتحسين المساءلة وتحديد وإدارة التضارب في المصالح والمصلحة الشخصية، والضمانات ضد الاختلالات في توازن القوّة، والقدرة على تسوية ومعالجة النزاعات التي قد تقوّض الصحة العامة والرفاه. ويجب أن تحرص الجهات الفاعلة الحكومية على أن يكون

³⁹ https://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/70/1&Lang=E
⁴⁰ <https://www.who.int/nutrition/global-target-2025/en/>

⁴¹ يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة في تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى بشأن الشراكات في ما بين أصحاب المصلحة المتعددين لتمويل الأمن الغذائي والتغذية وتحسينهما في إطار خطة عام 2030 (2018).

⁴² بما يتماشى مع مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمار الرشيد في نظم الزراعة والأغذية (2014).

الحوار مع جميع أصحاب المصلحة شفافاً وأن يجري وفقاً للأدوار والمسؤوليات الواضحة الخاصة بالمشاركة من أجل حماية المصلحة العامة. [وافق أصدقاء الرئيس على ذلك بصورة غير رسمية]

(ب) وينبغي للحكومات أن تعمل، بالشراكة مع المنظمات البحثية والمنظمات الحكومية الدولية، وفي ظل تزايد المشاريع البحثية، وحسب الاقتضاء، على تعزيز نظم الإحصاءات والرصد الوطنية القائمة التي تجمع البيانات وتوائمها وتصنّفها بحسب الخصائص الاجتماعية والديمقراطية الرئيسية، وعلى استخدام المؤشرات القائمة، حيثما يكون ذلك ممكناً، بما في ذلك المؤشرات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة، في جميع جوانب النظم الغذائية والنتائج المتعلقة بالأمن الغذائي، والأنماط الغذائية [(لا سيما المتناول الغذائي وجودة الأنماط الغذائية)]، وتركيبية الأغذية وسلامتها، والحالة التغذوية [(بما في ذلك قياسات حالة [النقص في] المغذيات الدقيقة والجسم البشري)]، والعوامل الجسدية وغيرها من العوامل الاجتماعية ذات الصلة، وتحسين توافرها وجودتها للنهوض بإعداد السياسات والمساءلة واستهداف البرامج العامة على نحو أفضل. وينبغي للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين المحافظة على البيانات الشخصية والجماعية بشأن النظم الغذائية، على نحو ملائم. [النص بين قوسين معقوفين قيد النظر بانتظار مناقشته]

(ج) وينبغي للحكومات أن تستثمر في البحوث وتبادل المعارف المتعلقة بأوجه الترابط بين الأبعاد الغذائية والتغذوية والسلوكية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وديناميكيات السوق من أجل تمكين تقييم الآثار القطاعية للسياسات والبرامج التي جرى تنفيذها ومدى تعقيد أوجه التفاعل بين العرض والطلب على نطاقات مختلفة على طول سلسلة الإمدادات. [وافق أصدقاء الرئيس على ذلك بصورة غير رسمية]

(د) وينبغي للحكومات، وبدعم من جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم المنظمات الحكومية الدولية والسكان الأصليين والمجتمعات المحلية، أن تعزز حسب الاقتضاء، الاستثمار في القدرات البشرية والنظامية والمؤسسية لتحليل معلومات النظم الغذائية بطريقة شاملة بغية دعم تخطيط الإجراءات البرمجية وتنفيذها ورصدها وتقييمها، مع مراعاة الحاجة إلى تطوير نُهج متعددة التخصصات تشمل المسائل الفنية والاقتصادية والاجتماعية. [وافق أصدقاء الرئيس على ذلك بصورة غير رسمية]

4-1-3 تعزيز مشاركة السكان الأصليين والمجتمعات المحلية وإدماجهم في النظم الغذائية:

(أ) ينبغي للحكومات وأصحاب المصلحة المعنيين أن يعززوا المشاركة الكاملة والفعالة للسكان الأصليين والمجتمعات المحلية، لا سيما النساء والفتيات والفئات المهمشة والأشخاص ذوي الإعاقة، في حوكمة النظم الغذائية والتغذية عن طريق الحوار، من خلال مؤسساتهم التمثيلية بغية الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة وفقاً لإعلان الأمم المتحدة الخاص بالشعوب الأصلية، حسب الاقتضاء، والمشاورات، ومن خلال تقوية الآليات المجتمعية لتحقيق المشاركة الشاملة على المستويات المحلية ودون الوطنية والوطنية والإقليمية. [وافق أصدقاء الرئيس على ذلك بصورة غير رسمية]

(ب) وينبغي للحكومات وأصحاب المصلحة المعنيين أن يدعموا بناء القدرات وأن يعززوها، بما في ذلك قدرات السكان الأصليين والمجتمعات المحلية ليمكنوا من المشاركة مشاركة كاملة وفعالة في وضع السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالنظم الغذائية. [وافق أصدقاء الرئيس على ذلك بصورة غير رسمية]

2-3 سلاسل الإمدادات الغذائية المستدامة⁴³ للتوصل إلى أنماط غذائية صحية [في سياق تغيير المناخ] [فقدان التنوع البيولوجي وتدهور البيئة] [النص بين قوسين معقوفين قيد النظر بانتظار مناقشته]

53- [تؤدي] [سلاسل] [أنماط] الإمدادات الغذائية دورًا مهمًا وهيكلًا في الصحة واستدامة البيئة وقدرتها على الصمود والتجدد. [وتعمل سلاسل الإمدادات الغذائية، من مرحلة الإنتاج والتخزين والمناولة بعد الحصاد والتجهيز والتعبئة والتوزيع والتسويق [والاستهلاك] [والوصول إلى الأسواق]، على نطاقات وهايكل ومستويات متعددة ومتنوعة، من سلاسل الإمداد البسيطة إلى السلاسل الشديدة التعقيد ومن سلاسل الإمداد المحلية إلى العالمية التي تشمل العديد من الجهات الفاعلة في النظم الغذائية. ويترب عن القرارات التي تقوم بها الجهات الفاعلة في أي مرحلة، تداعيات على توافر الأغذية المغذية وإتاحتها بكلفة ميسورة وبطريقة يسهل الحصول عليها وبصورة مقبولة وآمنة من أجل أنماط غذائية صحية⁴⁴. ويكتمل هذا القسم الأهداف الواردة في عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية، ويسلط الضوء على أهمية تعزيز التغذية في سلسلة الإمدادات الغذائية، ويقترح سبلاً لتهيئة سلاسل إمدادات غذائية مستدامة وقادرة على الصمود و[الاستهلاك والإنتاج المستدامين][الاستهلاك والإنتاج المسؤولين والمستدامين] في ظل تغيير المناخ وتدهور الموارد الطبيعية، مذكرًا بالحاجة إلى مراعاة الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للاستدامة وصحة الأفراد والحيوانات والنباتات والنظم الإيكولوجية في آن واحد في نهج الصحة الواحدة. [وينبغي للخطوط التوجيهية الطوعية أن] تعزز سلاسل الإمدادات الغذائية المحلية مع إبقائها منفتحة على سلاسل الإمدادات الإقليمية والعالمية. [تشجع تقوية سلاسل الإمدادات الغذائية [المحلية] [فضلاً عن سلاسل الإمدادات الإقليمية والعالمية]. [على جميع المستويات] [وينبغي للخطوط التوجيهية الطوعية أن تعزز سلاسل الإمدادات التي تساهم في تحسين رفاه المزارعين وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية. [وينبغي للخطوط التوجيهية الطوعية أن تقوي المزارعين الأسريين والنظم الغذائية المحلية حيثما يكون ذلك مناسبًا وممكنًا. [النص بين قوسين معقوفين قيد النظر بانتظار مناقشته]

1-2-3 تعميم التكيف مع تغيير المناخ والتخفيف من آثاره عبر سلاسل الإمدادات الغذائية المستدامة:

(أ) ينبغي للحكومات والشركاء في التنمية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص التعاون مع منتجي الأغذية ومنظماهم ليتمكنوا من كسب سبل معيشة لائقة وتحسين قدرة سلاسل الإمدادات الغذائية على الصمود في وجه آثار تغيير المناخ من خلال إدارة المخاطر، وبناء التأهب والقدرة على الصمود، والتخفيف من حدة الآثار السلبية المترتبة عن سلاسل الإمدادات الغذائية على البيئة. ويمكن أن يشمل ذلك البناء على المعارف المحلية والابتكارات وتعزيز الحصول على التمويل، وخدمات الإرشاد، والتأمين، والتنبؤ بالطقس، ونظم الإنذار المبكر، وتنمية القدرات، وتقاسم المعارف، ونشر المعلومات وتقديم المساعدة من خلال تطبيقات الخدمات. ويمكن أن يشمل أيضًا حماية المحاصيل والثروة الحيوانية ومسايد الأسماك ونظم الإنتاج عمومًا، من حيث المحتوى التغذوي والإنتاجية، من الآثار المتوقعة لتغيير المناخ التي تتجلى على شكل آفات وأمراض وصدمات مرتبطة بالطقس. وقد ينطوي ذلك على نشر الممارسات الجيدة في الزراعة القادرة على الصمود، واعتماد على المستوى المحلي الأصناف المقاومة للجفاف أو الجليد أو الحر أو الاختبارات أو الأمراض التي يسببها تغيير المناخ أو التي يؤدي إلى تفاقمها،

⁴³ على النحو المبين في الفقرتين 17 و18.

⁴⁴ على النحو المبين في الفقرتين 17 و18.

والحد من الفاقد بعد الحصاد وفوقد الأغذية الأخرى، وتطوير المبادرات المولدة للأصول المنتجة.

[وافق أصدقاء الرئيس على ذلك بصورة غير رسمية]

(ب) وينبغي للحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين تعزيز الزراعة المستدامة [والزراعة الإيكولوجية والنهج المبتكرة الأخرى] على مستويات مختلفة [من العملية الرامية إلى] [من أجل] إقامة نظم غذائية مستدامة يكون من شأنها النهوض بالأمن الغذائي والتغذية. ويتعيّن عليهم أيضًا التعاون مع المزارعين وغيرهم من منتجي الأغذية ودعمهم للحد من الآثار البيئية المترتبة عن النظم الغذائية، مع تعزيز التنوع البيولوجي والاعتراف بالجهود الإيجابية التي يبذلها المزارعون الذين يعتمدون الممارسات المستدامة. ويمكن تحقيق ذلك عبر تشجيع اعتماد التكنولوجيا المستدامة المناسبة وممارسات الإدارة على مستوى المزرعة لتحسين كفاءة إنتاج المحاصيل و[تعزيز الاستخدام المسؤول والمستدام ل] [الحد من استخدام] مبيدات الآفات والأسمدة [الكيميائية]. وينبغي للحكومات أن تشجّع تعظيم المخرجات الزراعية لكل وحدة من المياه والتربة والطاقة واليد العاملة والأراضي، وأن تحد من انبعاثات غازات الدفيئة وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور الموارد الطبيعية (بما في ذلك إزالة الغابات)، بما يتماشى مع مساهماتها المحددة وطنيًا في اتفاق باريس وأدوات التخطيط الوطنية الأخرى ذات الصلة. [النص بين قوسين معقوفين قيد النظر بانتظار مناقشته]

(ج) وينبغي للحكومات أن تنشئ، حيثما يكون ذلك مناسبًا، نظم للرصد (بما فيها نظم الإنذار المبكر)، ومؤشرات الجودة (مثل الغايات المتعلقة بالتنوع المتكامل والتنوع البيولوجي الزراعي، وصحة التربة، وجودة المياه، ودخل المزرعة، وأسعار الأغذية)، ومقاييس أخرى خاصة بالنظم الغذائية والأنماط الغذائية كجزء من سياسات وضع الغايات المتعلقة بالبيئة والمناخ لرصد تغيّر الظروف وفعالية الاستجابات في مجال السياسات. [وافق أصدقاء الرئيس على ذلك بصورة غير رسمية]

(د) وينبغي للحكومات و[للمنظمات البحثية والمؤسسات الأكاديمية والجامعات أن تشجّع توليد واستخدام [المعارف الدقيقة] [الأدلة العلمية مع مراعاة] [الأدلة والمعارف]، [بما فيها] المعارف الأصلية والتقليدية [والمحلية]، والعلوم والأدلة] التي تعرض الاستراتيجيات القوية للتخفيف من آثار تغيّر المناخ والتكيّف معه والصمود في وجهه في النظم الغذائية المستدامة والأنماط الغذائية الصحية [التمكينية]. ويجب على البحوث [المستقلة] أن [تتفادى تضارب المصالح المحتمل وأن] تركز على التدخلات ونقاط الدخول السياساتية المحتملة لضمان مساهمة الإنتاج الزراعي [المستدام] [والإنتاجية]، بما فيه [الممارسات التي تعزز احتجاز الكربون و] [الثروة الحيوانية ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والتجهيز، والتعبئة، والبيع بالتجزئة، والأسواق، والوصول غير التمييزي إلى الأسواق] و[سلوك المستهلكين] [الاستهلاك المسؤول] [في] [التخفيف من آثار] [الكوارث والاختلالات الأخرى الناجمة عن] تغيّر المناخ [والتكيّف معها]، [والتدخلات ونقاط الدخول السياساتية المحتملة] [وفي الحد من] [البصمة] [الآثار] البيئية وحماية الموارد الطبيعية وصونها وإدارتها واستخدامها على نحو مستدام. [النص بين قوسين معقوفين قيد النظر بانتظار مناقشته]

3-2-2 تعزيز استخدام الموارد الطبيعية وإدارتها على نحو مستدام في إنتاج الأغذية:

(أ) ينبغي للحكومات، والمزارعين ومنظماتهم، والقطاع الخاص، وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين التعامل مع صحة التربة كأمر أساسي لنظم الإنتاج الزراعي مع إيلاء الاهتمام الواجب للخطوط التوجيهية الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن الإدارة المستدامة للتربة. وينبغي للحكومات أن تشجع استخدام ممارسات الإدارة المتكاملة لخصوبة التربة والمغذيات وإنتاجية خدمات النظم الإيكولوجية من أجل الإنتاج المستدام، [وذلك من خلال الاستخدام المستدام [والمناسب/المسؤول] لمبيدات الآفات والأسمدة [الكيميائية]] وتعزيز استخدام خدمات الإدارة المستدامة للأراضي والممارسات الزراعية المستدامة من أجل المحافظة على التنوع البيولوجي للتربة وتوازن المغذيات، والحد من تآكل التربة، وتحسين إدارة المياه، وتعزيز تخزين الكربون واحتجازه. [النص بين قوسين معقوفين قيد النظر بانتظار مناقشته]

(ب) وينبغي للحكومات أن تعزز إدارة الموارد المائية واستخدامها على نحو مستدام وأن تحسّنهما من أجل الزراعة وإنتاج الأغذية عبر تحسين التنظيم والنهج الشاملة والتشاركية لإدارة الموارد المائية بطريقة متكاملة على نطاق مُستجَمَعات المياه، حيثما يكون ذلك مناسباً، ونُهج تعزيز التعاون في مجال المياه التي تشمل منظمات المجتمع المدني ومنظمات المزارعين والفلاحين وغيرهم من صغار منتجي الأغذية والسكان الأصليين والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين والتي تراعي تنوع الاحتياجات من المياه في مختلف القطاعات. ومن شأن هذه النهج أن تشجع [نظم الري المستدامة و] خفض هدر المياه، وأن تدعم الاستخدام المنهجي للتكنولوجيات المناسبة لتوفير المياه، وأن تقلل من تلوث المياه الناتج عن الزراعة، وأن تعزز الاستخدامات المتعددة الآمنة والسليمة بيئياً للمياه وإعادة استخدامها لأغراض منزلية وإنتاجية من غير الإضرار بقدرة المزارعين ومنتجي الأغذية على زراعة ما يكفي من الأغذية المغذية [مع الاعتراف بحق جميع الأشخاص المقيمين والعاملين في المناطق الريفية في المياه لاستخدامها الشخصي والمنزلي]. [النص بين قوسين معقوفين قيد النظر بانتظار مناقشته]

(ج) وينبغي للحكومات وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين حماية التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة وصونه واستخدامه على نحو مستدام. [فقرة بديلة: وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية [وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين] [حماية التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة وصونه واستخدامه على نحو مستدام] [السعي إلى تشجيع] [تشجيع حماية النظم المنتجة [والمتنوعة بيولوجياً] التي تشمل المحاصيل المتنوعة [حيثما يكون ذلك مناسباً] والثروة الحيوانية والأنواع المهملة وغير المستغلة بالكامل والغابات [حاشية: تقرير لجنة الأمن الغذائي العالمي عن الحراجة المستدامة من أجل الأمن الغذائي والتغذية لعام 2017] والمزارع ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة فضلاً عن المناظر الطبيعية المتنوعة بيولوجياً، بما فيها الغابات والمياه والبحار الساحلية، [وحفظها [وإدارتها] على نحو مستدام]. ويجب استكمال ذلك باعتماد وتطبيق الممارسات المستدامة لإنتاج الأغذية وإدارة الموارد الطبيعية [بما في ذلك] [مثل] [الزراعة العضوية و] نُهج الزراعة الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة [من قبيل الرقمنة]⁴⁵] بطريقة قابلة للحياة اقتصادياً [ومراعية للبيئة] [لجميع أصحاب حقوق الحياة المشروعة

⁴⁵ فريق الخبراء الرفيع المستوى. 2019. [النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة من أجل زراعة ونظم غذائية مستدامة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية](#). تقرير مقدم من فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي، روما.

[وبخاصة أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين] من أجل دعم هذه الحقوق وحفظ سبل العيش].⁴⁶ [النص بين قوسين معقوفين قيد النظر بانتظار مناقشته]

(د) وينبغي للحكومات أن تعترف بجميع أصحاب حقوق الحيازة المشروعة وبحقوقهم، بما في ذلك حقوق الحيازة المشروعة ونظم حقوق الحيازة العرفية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي [تعتمد نظم حيازة عرفية و] تمارس الحوكمة الذاتية للأراضي ومصايد الأسماك والغابات، وأن تحترمهم [حسب الاقتضاء و] بما يتماشى مع الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي⁴⁶ التي وضعتها لجنة الأمن الغذائي العالمي. ويجب احترام المعارف والممارسات التقليدية والجماعية لأصحاب الحقوق هؤلاء، وحماية أنماطهم الغذائية التقليدية، وإسناد الأولوية لتغذيتهم ورفاههم. [وينبغي للسكان الأصليين والمجتمعات المحلية الأخرى التي تعتمد نظم حيازة عرفية أن يعززوا الحقوق المنصفة والمأمونة [المستدامة] في هذه الموارد وأن يوفرها، مع إيلاء عناية خاصة لتوفير فرص الوصول المنصف للنساء. [النص بين قوسين معقوفين قيد النظر بانتظار مناقشته]

(هـ) [وينبغي للحكومات أن تعترف بأهمية المراعي والرعاة بالنسبة إلى التغذية والنظم الإيكولوجية الصحية وأبعاد التنمية المستدامة الأخرى ذات الصلة، وأن تشجع نظم الرعي المنخفضة المدخلات لإنتاج الأغذية الصحية الحيوانية المصدر التي تساهم في الحد من الفقر والجوع. [النص بين قوسين معقوفين قيد النظر بانتظار مناقشته]

3-2-3 تعزيز التغذية في الزراعة وسلاسل إمدادات الأغذية:

(أ) ينبغي للحكومات أن تخصص ميزانية للأهداف التغذوية وأن تدججها، حيثما يكون ذلك مناسباً، في سياساتها الوطنية المتعلقة بالزراعة وسياساتها الأخرى ذات الصلة للتوصل إلى أنماط غذائية صحية من خلال النظم الغذائية المستدامة. [وافق أصدقاء الرئيس على ذلك بصورة غير رسمية]

(ب) وينبغي للحكومات والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين تشجيع الاستثمارات الزراعية المسؤولة⁴⁷ وتعزيزها ودعم منتجي الأغذية ليعتمدوا ممارسات الإنتاج المستدام ولينتجوا الأغذية المتنوعة التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية⁴⁸ وتوفر الدخل اللائق وسبل العيش والقدرة على الصمود للصيادين والمزارعين، لا سيما أصحاب الحيازات الصغيرة و/أو المزارع الأسرية، وللعاملين في المزارع. ويجب أن يشمل ذلك دعم الممارسات المستدامة لإنتاج المحاصيل، والثروة الحيوانية، والحراثة الزراعية، ونظم الحيوانات ومصايد الأسماك (بما في ذلك نظم الصيد الحرفي وتربية الأحياء المائية) وتشجيعها. [وافق أصدقاء الرئيس على ذلك بصورة غير رسمية]

(ج) وينبغي للحكومات أن تقوم حيثما يكون ذلك مناسباً، بدمج الزراعة الحضرية وشبه الحضرية واستخدام الأراضي في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية والمحلية المتعلقة بالنظم الغذائية وتنمية التغذية وفي التخطيط

⁴⁶ لا سيما الفقرات 1-3، 1، و9-2، و9-4.

⁴⁷ [بما يتماشى مع مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمار الرشيد في نظم الزراعة والأغذية وتوصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال

السياسات بشأن الاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة.]

⁴⁸ على النحو المبين في الفقرتين 17 و18.

الحضري والإقليمي، بوصفهما مساهمة قيّمة في تمكين الأنماط الغذائية الصحية⁴⁹ وأن تدعم استقرار إمدادات الأغذية المغذية والمأمونة. [وافق أصدقاء الرئيس على ذلك بصورة غير رسمية]

(د) وينبغي للحكومات والقطاع الخاص ومراكز البحوث والجامعات وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين تعزيز البيئات التمكينية لمساعدة منتجي الأغذية وتيسير وصولهم إلى التكنولوجيات والممارسات المسورة الكلفة والمبتكرة [المستدامة]، بما فيها المعارف التقليدية، والمساعدة الفنية، والتدريب على المهارات، ونماذج الأعمال [الشاملة] [المستدامة] [المكيفة مع الاحتياجات والأولويات المحلية] [مع مراعاة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة]، والمعلومات [التغذوية] [المتعلقة بالأنماط الغذائية الصحية] [حاشية/ من خلال النظم الغذائية المستدامة] في الزراعة، والخدمات/ البرامج الفنية الأخرى للإرشاد من أجل تمكينهم من [تعزيز] [زيادة] الإنتاج المستدام، وحماية التنوع البيولوجي، وضمان سلامة الأغذية و [تحسين] جودتها التغذوية، بما في ذلك الأغذية الحيوانية المصدر، في الأسواق. [النص بين قوسين معقوفين قيد النظر بانتظار مناقشته]

(هـ) وللحد من التقلّب المفرط في أسعار الأغذية، ينبغي للجهات الفاعلة الحكومية أن [تعطي الأفضلية للأسواق المحلية والإقليمية وأن] تعزز إقامة [نظام تجاري عالمي ومستند إلى القواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف ومتعدد الأطراف⁵⁰ و] نظم معلومات السوق التي توفر المعلومات الشفافة وفي الوقت المناسب عن معاملات السوق المتعلقة بالأغذية، بما في ذلك تحسين تتبع مخزون الإمدادات الحالية والمستقبلية والبيانات المتعلقة بالأسعار [والآثار المترتبة عن الأسواق الدولية على الأسواق المحلية]. [وينبغي إجراء المزيد من الرصد ودراسات السوق للسلع التي لا يتم التبليغ عنها بقدر كافٍ] والتي تترتب عنها آثار كبيرة على التغذية] والمحاصيل المهملة وغير المستغلة بالكامل. [النص بين قوسين معقوفين قيد النظر بانتظار مناقشته]

(و) وينبغي للحكومات والقطاع الخاص والجهات المانحة وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين الاستثمار في البحوث ونقل المعارف والابتكار لإنتاج المحاصيل المغذية والمتنوعة مثل الحبوب الكاملة، [بما فيها الأرز ومحاصيل الجذور والدرنات،] [والمحاصيل المحصنة بيولوجيًا، بما فيها الأصناف العالية الغلّة والمقاومة للآفات،] والفاكهة، والخضار، والجوزيات، والبقول، بما في ذلك [من خلال] [التربية التقليدية] للأغذية الأساسية أو المحاصيل المدعّمة بالمغذيات، والأغذية الحيوانية المصدر المتنوعة [في المزرعة] [وتربيتها]، حيثما يكون ذلك مناسبًا [مثل منتجات الألبان والأسماك والبيض واللحوم]. [النص بين قوسين معقوفين قيد النظر بانتظار مناقشته]

(ز) [وينبغي للحكومات أن تعزز الاستراتيجيات والخطوط التوجيهية] [و] [أو] [الحوافز] [الصكوك] وأن تدعم اتخاذ التدابير المناسبة الرامية إلى [تعزيز التغذية في سلاسل الإمدادات الزراعية والغذائية].]:

- تحقيق [التوازن من حيث الطاقة و] [الوزن الصحي]؛
- والحد من [الإفراط في] تناول الطاقة المتأتية من إجمالي الدهون وتحويل الاستهلاك بعيداً عن الدهون المشبعة إلى الدهون غير المشبعة والتخلّص من الأحماض الدهنية المتقابلة؛

⁴⁹ على النحو المبين في الفقرتين 17 و18.

⁵⁰ الفقرة 35 من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 242/74 بشأن "التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية"، 2019.

- وزيادة استهلاك الفاكهة والخضار والبقول والحبوب الكاملة والجوزيات؛
- والحد من [الإفراط في] تناول السكريات الحرة؛
- والحد من استهلاك الملح (الصوديوم) من جميع المصادر والحرص على أن يكون الملح معالجًا باليود⁵¹. [النص بين قوسين معقوفين قيد النظر بانتظار مناقشته]

4-2-3 تحسين تخزين الأغذية وتجهيزها وتعبئتها وتحويلها وتعديل تركيبها:

- (أ) ينبغي للحكومات والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين الاستثمار، حيثما يكون ذلك مناسبًا، في البنية التحتية (مثل مرافق التخزين، والبنية التحتية للنقل، والأسواق المادية، ونظم معلومات السوق) والدعم اللوجستي لتفادي الفاقد والمهدر بعد الحصاد ودعم قدرة منتجي الأغذية، بمن فيهم أصحاب الحيازات الصغيرة والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، على توفير الأغذية المتنوعة والقابلة للتلف والمأمونة للأسواق المحلية والإقليمية والدولية بطرق مستدامة [وفقًا للفقرة 34] [في نظام تجاري عالمي ومستند إلى القواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف ومتعدد الأطراف]. [النص بين قوسين معقوفين قيد النظر بانتظار مناقشته]
- (ب) وينبغي للحكومات والقطاع الخاص والمزارعين وغيرهم من المنتجين وجمعياتهم، تعزيز تقليل الفاقد والمهدر من الأغذية في المزارع خلال التخزين بعد الحصاد، وطيلة فترة التجهيز والنقل والبيع بالتجزئة. ويشمل ذلك كلاً من التدريب المدفوع من الطلب وبناء القدرات لتحسين ممارسات الإدارة وتشجيع اعتماد التكنولوجيات الملائمة⁵². ويتعين عليهم أيضاً تكثيف الجهود لتحديد كمية الفاقد من الأغذية في مراحل تخزينها وتجهيزها وتحويلها وإعادة تركيبها والمهدر من الأغذية في مرحلتها البيع بالتجزئة والاستهلاك، ولاستكشاف كيفية التقليل من أهما من أجل وضع حد لتراجع جودة الأغذية وكميتها وللخسائر الاقتصادية، الأمر الذي قد يؤدي أيضاً إلى زيادة الكفاءة في استخدام الموارد مع ما يترتب عن ذلك من أثر إيجابي على تغير المناخ. [وافق أصدقاء الرئيس على ذلك بصورة غير رسمية]
- (ج) وينبغي للحكومات والقطاع الخاص ومراكز البحوث أن يدعموا البحث والتطوير وزيادة استخدام تكنولوجيات وممارسات التجهيز المبتكرة و[المستدامة] وفقاً للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة والتي من شأنها أن تحافظ على المحتوى التغذوي للأغذية، وأن تقلل الفاقد من المغذيات بعد الحصاد، وأن تولد، حيثما يكون ذلك مناسباً، منتجات جديدة ذات قيمة مضافة من المنتجات الثانوية الناجمة عن تجهيز الأغذية، وأن تعزز التخزين الطويل الأجل للأغذية لا سيما خلال فترات الجفاف والفيضانات وعدم كفاية الإنتاج. [وينبغي للحكومات أن تعزز أيضاً الخطوط التوجيهية لرصد مستوى تجهيز الأغذية]. [وينبغي لبرامج تدعيم الأغذية الواسعة النطاق أن تشكل جزءاً من الإجراءات البالغة الأهمية الخاصة بالتغذية لمعالجة حالات النقص في المغذيات الدقيقة المثيرة للقلق على مستوى الصحة العامة]. [النص بين قوسين معقوفين قيد النظر بانتظار مناقشته]

⁵¹ الفقرة 22 من قرار جمعية الصحة العالمية 57-17، وقرارها 66-10.

⁵² تشمل هذه التكنولوجيات وحدات التخزين في الغرف المبردة، وغرف التبريد التي تعمل على الطاقة الشمسية، والمبردات، والتخزين الجاف، وبراميل التخزين، ومرافق التحفيف.

(د) وينبغي للحكومات أن [تعزز] [تعتمد] الاستراتيجيات و [أو] الخطوط التوجيهية [و] [أو] الأدوات التنظيمية [المراعية للاستدامة] و [أو] [الحوافز] [غير المسببة للتشوهات التجارية] [في الإنتاج المحلي] [لإعادة تركيب الأغذية] وأن تدعم التدابير [التكميلية] المناسبة [المستندة إلى الأدلة والعلوم]، مثل بطاقات التوسيم [التفسيرية] على الجزء الأمامي للمنتجات، التي توفر [من أجل توفير] المعلومات الدقيقة والموحدة والمفهومة، بما في ذلك بشأن الجوانب التغذوية الرئيسية [مثل حجم الحصص الغذائية ومحتواها التغذوي في سياق الأنماط الغذائية الصحية]، لمساعدة المستهلكين على القيام بخيارات مستنيرة وصحية⁵³. [وينبغي كذلك اعتماد التدابير للحد من التأثير العام لتسويق [الأغذية العالية التجهيز و] الأغذية التي تتضمن كميات كبيرة من الطاقة أو الدهون المشبعة [حاشية] أو المتقابلة أو السكر أو الملح، للأطفال]. [النص بين قوسين معقوفين قيد النظر بانتظار مناقشته]

(هـ) وينبغي للقطاع الخاص [في مجال تجهيز الأغذية] أن يساهم [تحت سيطرة الدولة] في تحقيق أهداف الصحة العامة [المنصوص عليها في خطة عام 2030 و] المتسقة مع [الأولويات الوطنية ومع] الخطوط التوجيهية الوطنية بشأن الأنماط الغذائية القائمة على الأغذية عبر إنتاج الأغذية [والمنتجات الغذائية] [المغذية] التي يتم إنتاجها بطريقة مستدامة والتي تساهم في توفير نمط غذائي صحي [وزيادة المحتوى التغذوي والحفاظة عليه]، وتشجيعها، وأن يبذل الجهود لإعادة تركيبة الأغذية عند الاقتضاء، من خلال الحد من محتوى الصوديوم والسكر والدهون المشبعة [حاشية] [وفقاً للفقرة 3-2-4-د]. وينبغي للحكومات أن تحفز [، حيثما يكون ذلك مناسباً]، الجهات الفاعلة [الوطنية] المعنية بالأغذية في القطاع الخاص على [اعتماد] [النظر في اعتماد] تغليف أكثر استدامة وأماناً للمنتجات مثل تكنولوجيا النانو، والتشميع، والتغليف النباتي [، والمواد البلاستيكية القابلة للتحلل بيولوجياً]. [النص بين قوسين معقوفين قيد النظر بانتظار مناقشته]

3-2-5 تحسين تغذية وصحة العاملين في المزارع والنظم الغذائية:

(أ) ينبغي للحكومات أن تضمن احترام الحق في العمل⁵⁴ لجميع المزارعين وغيرهم من منتجي الأغذية والعاملين فيها (بما في ذلك المهاجرين والعمال غير الشرعيين) وحمايتهم وإعمالهم، وحماية هؤلاء الأشخاص وسلامتهم، وعدم وجود أي عبء غير ضروري يمكنه أن يؤثر سلباً على حالتهم الصحية، بما في ذلك انخراط الأطفال في الأشغال المؤذية (مثل عمل الأطفال). [وافق أصدقاء الرئيس على ذلك بصورة غير رسمية]

(ب) وينبغي للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين [تأمين] [تعزيز] الحماية الاجتماعية لمنتجي الأغذية والعاملين في مجال الأغذية [و] [الضمان أمنهم] [مساعدتهم على التمتع بالأمن] الغذائي، وكسبهم [وكسب] [أجور] [أجوراً معيشية و] سبل عيش كافية، وحصولهم [والحصول] [المادي] على أنماط غذائية صحية وخدمات صحية مناسبة يمكنهم تحمل كلفتها. [النص بين قوسين معقوفين قيد النظر بانتظار مناقشته]

(ج) وينبغي للقطاع الخاص أن [يحسن] [يضمن] [الحالة] [الاحتياجات] التغذوية للعمال، [ويعزز] [ويضمن]، حيثما يكون ذلك مناسباً، [و] حصولهم على مياه الشرب النظيفة والمأمونة والصرف

⁵³ الفقرتان 4-4 و 61 من قرار جمعية الصحة العالمية 57-17 وقرار جمعية الصحة العالمية 66-10.

⁵⁴ الفقرتان 23 و 24 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948).

الصحي والأغذية المغذية في مكان العمل، ويسهّل الحصول على الخدمات الصحية المتصلة بالتغذية ويشجّع إنشاء مرافق للرضاعة الطبيعية. [النص بين قوسين معقوفين قيد النظر بانتظار مناقشته]

(د) وينبغي للحكومات والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين تشجيع تمتع العاملين في النظم الغذائية، بمن فيهم العمال الموسميّين والمهاجرين، بالصحة الجيّدة والرفاه، واعتماد التدابير، بما فيها نظم الإنذار المبكر، لتجنّب انتشار الأمراض المعدية، بما في ذلك تأمين المعدات الوقائية [عبر توفير ظروف العمل [والعيش] المناسبة [للعمال الموسميّين والمهاجرين، حيثما يكون ذلك مناسباً]]. وينبغي تدريب العمال على كيفية انتشار الأمراض المعدية وعلى الطريقة التي يمكنهم بها حماية أنفسهم [وزملائهم] والأغذية [والمواد] التي يتعاملون معها. [الحرص على أن تكون ظروف العمل والعيش الخاصة بجميع العاملين في كافة مراحل الإنتاج والتحويل والتوزيع ممثلة لاتفاقيات منظمة العمل الدولية وخاضعة لحماية القوانين المحلية، وتوفير أجور معيشية ملائمة. [النص بين قوسين معقوفين قيد النظر بانتظار مناقشته]

6-2-3 تمكين الشباب في النظم الغذائية:

(أ) ينبغي للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين إشراك الشباب وتشجيعهم وتمكينهم، مع الاعتراف باختلافهم، للمشاركة بنشاط في النظم الغذائية عبر تحسين وصولهم إلى الأراضي، والموارد الطبيعية، والمدخلات، والأدوات، والمعلومات، والإرشاد، والخدمات الاستشارية والمالية، والتعليم، والتدريب، والأسواق، وتعزيز إدماجهم في عمليات صنع القرارات وفقاً للتشريعات واللوائح الوطنية. [وافق أصدقاء الرئيس على ذلك بصورة غير رسمية]

(ب) وينبغي للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية الاستثمار في التدريب المهني الملائم، والتدريب على المهارات، والتعليم الرسمي، وبرامج التوجيه للشباب من أجل زيادة قدراتهم ووصولهم على فرص العمل [اللائق] وفرص إقامة المشاريع [، وكذلك في الحوافز الخاصة بالطلب من أجل توليد فرص العمل اللائق،] لتحفيز النظم الغذائية المستدامة للجيل القادم ودفع التحوّل إليها. [ويمكن أن تشمل الاستثمارات أيضاً البحوث والإجراءات الرامية إلى دعم الشباب لمعالجة احتياجاتهم التغذوية وتعزيز دورهم كوكلاء للتغيير يكون من شأنهم التأثير على استهلاك الأنماط الغذائية الصحية داخل مجتمعاتهم بوصفهم مساهمين في النظم الغذائية ومؤثرين في أسرهم ومجتمعاتهم المحلية. [النص بين قوسين معقوفين قيد النظر بانتظار مناقشته]

(ج) وينبغي للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص تعزيز تطوير الابتكارات الاجتماعية ومراكز الموارد والتكنولوجيات والممارسات الجديدة ووصول الشباب إليها على طول سلاسل الإمدادات الغذائية التي تعزز استدامة النظم الغذائية وتحسّن التغذية وتدعم المؤسسات الاجتماعية وإقامة المشاريع من جانب الشباب [لا سيما في البلدان التي تشهد معدلات مرتفعة من [النزوح الداخلي والهجرة في صفوف الشباب] الهجرة الداخلية والخارجية للشباب]]. [تمكين الانخراط والمشاركة النشطة للشباب في عملية وضع السياسات في مختلف القطاعات ودعم القدرات الفردية والجماعية لتشكيل النظم الغذائية عبر الاعتراف بدور الشباب كصفات فاعلة. [النص بين قوسين معقوفين قيد النظر بانتظار مناقشته]

3-3 الوصول المتساوي والمنصف إلى الأنماط الغذائية الصحية

54- تشمل البيئات الغذائية الأغذية المتاحة والتي يسهل وصول الناس إليها في محيطهم، والجودة التغذوية لهذه الأغذية وسلامتها وسعرها وملاءمتها وتوسيمها والترويج لها. وينبغي أن تحرص هذه البيئات على أن تتوفر للأشخاص سبل الوصول المنصف إلى ما يكفي من الأغذية المأمونة والمغذية التي تلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة⁵⁵، مع مراعاة مختلف العوامل المادية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي تؤثر على هذا الوصول. ويمكن أن يشكل الحصول على أنماط غذائية صحية مشكلة بالنسبة إلى العديد من الأشخاص، ذلك أنها قد لا تكون متوفرة أو متاحة أو ميسورة الكلفة لأسباب كثيرة. ويعرض هذا القسم نقاط الدخول السياساتية الممكنة لتحسين الوصول المادي والاقتصادي إلى الأنماط الغذائية الصحية وتوافرها ضمن النظم الغذائية المستدامة في الأماكن التي يشتري فيها الناس الأغذية ويختارونها ويتناولونها.

1-3-3 تحسين الوصول إلى الأغذية التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية:

- (أ) ينبغي للحكومات أن تحسّن توافر الأغذية المغذية التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية وإمكانية الوصول إليها، بما في ذلك من خلال الاتفاقات والسياسات التجارية المناسبة، ضمن نظام تجاري عالمي ومستند إلى القواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف ومتعدد الأطراف.
- (ب) وينبغي للحكومات أن تراعي إرشادات منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لضمان المحافظة على سلامة السلسلة الغذائية بكاملها وتوافر الإمدادات الغذائية المناسبة والمأمونة وقدرة جميع الأشخاص على الوصول إليها في أوقات الأزمة (مثل الجائحات).
- (ج) وينبغي للحكومات، في أوقات الأزمة، أن تعلن إنتاج الأغذية وتوزيعها وتجهيزها وتسويقها كخدمات أساسية في كل مكان لإبقاء الممرات التجارية مفتوحة من أجل ضمان استمرار عمل الجوانب المهمة من النظم الغذائية في جميع البلدان⁵⁶.
- (د) وينبغي للحكومات أن تأخذ الإنصاف والمساواة في الحسبان عند العمل على معالجة البيئات الغذائية وأن تحرص على حصول أعضاء المجتمعات المحلية الضعيفة؛ سكان المجتمعات المنخفضة الدخل، والسكان الأصليين، والمجتمعات المحلية، والفلاحين، والرعاة، وصغار الصيادين، وغيرهم من الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية، والأشخاص الذين يواجهون قيودًا مادية بسبب العمر أو المرض أو الإعاقة، على فرص كافية للوصول إلى الأغذية المتنوعة التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية.
- (هـ) وينبغي للحكومات أن تقلل من الحواجز ليتمكن الأشخاص من زرع مختلف أنواع الأغذية، بما فيها الأغذية الطازجة، التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية، أو نقلها أو حفظها أو شرائها أو طلبها أو الحصول عليها بطرق أخرى في بيئة غذائية معيّنة. ويمكن تحقيق ذلك عبر وضع سياسات التخطيط الريفي والحضري التي تشجّع متاجر البيع بالتجزئة على بيع مجموعة متنوعة من الأغذية المغذية والميسورة الكلفة التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية وتمنع، إذا اقتضت الحاجة، انتشار المتاجر التي تبيع فائضًا من الأغذية التي تحتوي على نسب عالية من الدهون، لا سيما الدهون المشبعة والمتقابلة، والسكريات

⁵⁵ منظمة الأغذية والزراعة. 2004. الفقرة 15 من الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني.

⁵⁶ Policy Brief: The Impact of COVID-19 on Food Security and Nutrition. June 2020. United Nations, New York

والمالح/الصوديوم والتي تعزز إنتاج الأغذية في الحدائق المنزلية والمجتمعية وفي المدارس والبساتين، حيثما يكون ذلك مناسبًا.

(و) وينبغي للحكومات أن تشجّع قوانين تصنيف المناطق وإصدار الشهادات والحوافز المالية لأسواق المزارعين والصيادين، وتجار التجزئة المتنقلين، وبائعي الأغذية في الشوارع، وتجار البيع بالتجزئة الآخرين الذين يبيعون الأغذية المغذية التي تم إنتاجها محليًا أو التزود بها من حول العالم والتي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية، وأن تحد من تركّز البائعين الذين يبيعون الأغذية التي تحتوي على نسب عالية من الدهون، لا سيما الدهون المشبعة والمتقابلة، والسكريات والملح/الصوديوم في جميع المناطق، لا سيما المنخفضة الدخل.

(ز) ويمكن للحكومات، بالتشاور مع جمعيات المستهلكين، أن تحفّز بائعي الأغذية بالتجزئة المحليين وأسواق الأغذية المحلية على زيادة عدد الأغذية المغذية المنتجة بطريقة مستدامة التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية، وأصنافها ومبيعاتها. ويمكن تحقيق ذلك عبر إنشاء مجالس محلية معنيّة بالسياسات الغذائية لأخذ رأي المقيمين بشأن أفضل طريقة لتحسين توافر الأنماط الغذائية الصحية في مجتمعاتهم المحلية والوصول إليها وإتاحتها بكلفة ميسورة.

2-3-3 تحسين توافر الأغذية التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية وإتاحتها بكلفة ميسورة:

(أ) ينبغي للحكومات أن تنظر في اعتماد تدابير، بما في ذلك سياسات ضريبية، حيثما يكون ذلك مناسبًا، لتحسين توافر الأنماط الغذائية الصحية بكلفة ميسورة. ويشمل ذلك الحوافز المالية والحوافز الممنوحة للمستهلكين التي ترمي إلى تشجيع الأغذية المغذية والمأمونة والمنتجة بطريقة مستدامة من أجل الحرص على أنها ميسورة الكلفة وقادرة على المنافسة مقارنة بالأغذية والمشروبات ذات النسب العالية من الدهون، لا سيما الدهون المشبعة والمتقابلة، والسكريات والملح/الصوديوم والتي يجب إلغاء التسهيلات الضريبية أمام تطويرها وتسويقها إذا لزم الأمر.

(ب) وينبغي للحكومات، بدعم من المنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، أن تقوّي نظم المشتريات العامة عبر الحرص على توافر الأنماط الغذائية الصحية وسهولة الوصول إليها وجعلها ملائمة في السياقات والمؤسسات العامة من قبيل الحضانات وغيرها من مرافق رعاية الأطفال، والمدارس، والمستشفيات، وبنوك الأغذية، وأماكن العمل، والمكاتب الحكومية، والقواعد العسكرية، والسجون، ودور التمريض، بما يتماشى مع الخطوط التوجيهية الوطنية بشأن الأنماط الغذائية القائمة على الأغذية وعبر العمل مع السلاسل الغذائية المحلية عند توافرها.

(ج) وينبغي للحكومات أن تربط توفير الوجبات المدرسية الصحية بتحقيق أهداف تغذوية وبيئية واضحة تكون متّسقة مع الخطوط التوجيهية الوطنية بشأن الأنماط الغذائية القائمة على الأغذية ومكيفة مع احتياجات الفئات العمرية المختلفة، مع إيلاء عناية خاصة لاحتياجات المراهقات. وينبغي للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين النظر في الترويج للوجبات المدرسية المحلية حيث يتم شراء الأغذية المقدمة في المدارس وغيرها من مرافق رعاية الأطفال من المزارعين المحليين و/أو الأسريين و/أو أصحاب الحيازات الصغيرة.

- (د) وينبغي للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين تيسير توافر الأنماط الغذائية الصحية بكلفة ميسورة للأسر الفقيرة من خلال برامج الحماية الاجتماعية، من قبيل القسائم الشرائية للأغذية المغذية أو التحويلات النقدية أو برامج التغذية المدرسية أو برامج الوجبات المجتمعية الأخرى، والتي يجب ربطها بنتائج تغذوية واضحة.
- (هـ) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية أن تعزز جهود الحماية الاجتماعية وقدرتها على الصمود من أجل التصدي للجائحات والصدمات النظامية الأخرى التي تؤثر سلبيًا على الأمن الغذائي والتغذية.
- (و) وينبغي للحكومات والمستهلكين ومنظمات المزارعين وغيرهم من منتجي الأغذية تشجيع توافر الأغذية المغذية والمنتجة بطريقة مستدامة التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية بما في ذلك من خلال أسواق المزارعين والصيادين المحليين، والتعاونيات، والمنظمات الاجتماعية، وغير ذلك من جهود بناء المجتمعات المحلية التي تجمع الأشخاص حول ثقافات غذائية محلية.

3-3-3 رصد التكنولوجيات الجديدة وتعزيز الاتجاهات لصالح الأنماط الغذائية الصحية:

- (أ) ينبغي للحكومات الإقرار بتأثير الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي وشراء الأغذية عبر الإنترنت، ورصد شركات الإعلام وتشجيعها على الترويج للأغذية المغذية والمأمونة والمنتجة بطريقة مستدامة التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية على وسائل التواصل الاجتماعي.
- (ب) وينبغي للحكومات أن تعترف بالاتجاه المتنامي المتمثل في شراء الأغذية على الإنترنت واستهلاكها خارج المنزل (بما في ذلك الأغذية المباعة في الشوارع)، وأن تعزز السياسات التي ترمي إلى تحفيز المطاعم/المنافذ الإلكترونية على تقديم الأطباق المصنوعة من الأغذية المغذية والمأمونة والمنتجة بطريقة مستدامة التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية، وعرض المعلومات بشأن الأغذية في قائمة الطعام (مثل الأسعار الحرارية وتركيبية المنتجات وغيرها من المعلومات عن المحتوى التغذوي والمعلومات الأخرى ذات الصلة مثل تقييمات دورة الحياة)، وتفادي الفاقد والمهدر من الأغذية، واحترام أي لوائح ذات صلة خاصة بسلامة الأغذية.

4-3 سلامة الأغذية في النظم الغذائية المستدامة

55- تعد سلامة الأغذية عاملاً أساسياً في جميع أجزاء النظام الغذائي وتتسم بأهمية حاسمة في الوقاية من العوامل المرضية والمخاطر والأمراض المنتقلة عن طريق الأغذية، ومن السموم والملوثات التي تحدث بصورة طبيعية، ومخلفات مبيدات الآفات، والمضادات الحيوية، ومضادات الميكروبات، والمعادن الثقيلة. وتمثل الأمراض الحيوانية والنباتية أيضاً تهديدات لسلامة النظم الغذائية وقدرتها على الصمود ولصحة الإنسان وتغذيته. ولا يمكن أن تعتبر الأغذية مغذية إن لم تكن مأمونة، كما يعيق الافتقار إلى سلامة الأغذية اعتماد الأنماط الغذائية الصحية. وتزايد الحاجة الملحة إلى تحسين القدرة على تتبع سلامة الأغذية من أجل المساعدة على رصد تدفق الإمدادات الغذائية، وتحسين ربط المنتجين بالمستهلكين، وتيسير عمليات استرجاع الأغذية من الشبكات المنتجة. ويسلّط هذا القسم الضوء على الحاجة إلى التعاون العالمي والوطني في مجال سلامة الأغذية وإلى أن يكون كل صاحب مصلحة مسؤولاً وخاضعاً للمساءلة بشأن مصدر الأغذية ومناولتها ومراقبة جودتها بسبب إمكانية انتشار الأمراض عن طريقها.

1-4-3 تعزيز التعاون الوطني والدولي في مجال سلامة الأغذية:

- (أ) ينبغي للحكومات أن تعزز سلامة الأغذية في سياساتها المتعلقة بالنظم الغذائية وأن تطور سياسات وبرامج مستندة إلى العلوم بشأن سلامة الأغذية يكون من شأنها أن تنظر في اعتماد إجراءات على امتداد النظم الغذائية وتتعلق بإنتاج الأغذية وتجهيزها ومناولتها وإعدادها وتخزينها وتوزيعها.
- (ب) ويتعين على الحكومات القيام، حسب الاقتضاء، بتطوير ووضع وتقوية وإنفاذ نظم مراقبة لسلامة الأغذية، بما في ذلك مراجعة التشريعات واللوائح التنظيمية الوطنية الخاصة بسلامة الأغذية واعتمادها وتحديثها وتنفيذها ليتمكن منتجو وموردو الغذاء على طول سلسلة إمدادات الأغذية من تأدية عملهم بسلامة. وينبغي للحكومات أن تنفذ، حسب الاقتضاء وبدعم من المنظمات الحكومية الدولية، المواصفات المعتمدة دولياً، وفقاً للفقرة 33 من الخطوط التوجيهية الطوعية.
- (ج) وينبغي للحكومات والشبكة الدولية للسلطات المعنية بسلامة الأغذية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية أن تشارك في الشبكات الدولية لتبادل المعلومات بشأن سلامة الأغذية، بما في ذلك مراقبة المخاطر المنقولة بواسطة الأغذية وتفشي الأمراض وإدارة حالات الطوارئ، وأن تتقاسم الأدلة والبيانات معها وتساهم فيها لتحسين سلامة الأغذية في مجموعة من القضايا مثل جودة المياه، ومخلفات مبيدات الآفات ومضادات الميكروبات والمنتجات الطبية البيطرية أو الخاصة بالصحة النباتية، والمواد المسببة لاضطرابات الغدد الصماء، واستخدام المواد غير المرخص بها أو غير المأمونة المضافة إلى الأغذية، والبكتيريا الممرضة والفيروسات والسموم والطفيليات والأمراض الحيوانية المصدر، والاحتيايل/الغش في المنتجات الغذائية.

2-4-3 ضمان سلامة الأغذية في نظم الإنتاج:

- (أ) ينبغي للحكومات والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين تنفيذ نهج الصحة الواحدة⁵⁷ إزاء سلامة الأغذية على طول سلسلة إمداد الأغذية والأعلاف، مع الاعتراف بالترابط القائم بين سلامة الأغذية وصحة الإنسان والنباتات والحيوانات والبيئة، لا سيما من أجل الوقاية من الأمراض الحيوانية المصدر مثل كوفيد-19 والحد من انتشارها في المستقبل.
- (ب) وينبغي للحكومات، بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية، أن تضع خططاً وطنية لمكافحة مقاومة مضادات الميكروبات في الثروة الحيوانية وتربية الأحياء المائية والنباتات، بما في ذلك إنتاج العلف، تراعي المواصفات المعتمدة من جانب أطراف متعددة، وأن تنفذها من أجل تعزيز ودعم الاستخدام الرشيد والمناسب لمضادات الميكروبات⁵⁸، بما في ذلك التخلص التدريجي من استخدامها كمواد محفزة للنمو⁵⁹.

⁵⁷ الصحة الواحدة هي نهج يرمي إلى تصميم وتنفيذ البرامج والسياسات والتشريعات والبحوث التي تتواصل فيها قطاعات متعددة (مثل الصحة العامة، وصحة الحيوان والنبات، والبيئة) وتعمل معاً من أجل تحقيق نتائج أفضل في مجال الصحة العامة. المرجع:

<https://www.who.int/features/qa/one-health/en/>

⁵⁸ الفقرة 7 من المرفق جيم من التقرير النهائي للدورة الحادية والأربعين (2019) لمؤتمر المنظمة.

⁵⁹ الفقرتان (أ) و(د) من القرار 2015/4 الصادر عن مؤتمر المنظمة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات.

3-4-3 حماية المستهلكين من المخاطر التي تهدد سلامة الأغذية في الإمدادات الغذائية:

- (أ) ينبغي للحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الحكومية الدولية والشركاء في التنمية وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين تعزيز إمكانية التتبع في سلاسل الإمدادات الغذائية والكشف المبكر عن التلوث وتحسينهما، والاستفادة من الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة لإيجاد الحلول في مجال التتبع.
- (ب) وينبغي للاستثمارات التي تقوم بها الحكومات والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين أن تدعم تدريب منتجي الأغذية ومناوليها ومجهّزيها لتنفيذ التدابير الوطنية المستندة إلى العلوم والأدلة والقائمة على المخاطر التي يمكنها أن توفر الأغذية المأمونة وأن تحافظ في الوقت نفسه على قيمتها التغذوية.
- (ج) وينبغي للحكومات أن تقرّ بالمخاطر الصحية الناشئة وترصدها وتقيّمها وأن تدير المنتجات الغذائية الجديدة التي تستحدثها التكنولوجيات الناشئة (مثل اللحوم المصنّعة في المختبرات والمنتجات المعدّلة وراثيًا، وغيرها) حسب الاقتضاء، مع مراعاة تقييمات المخاطر العلمية ومواصفات الدستور الغذائي، أينما توافرت، كما يحصل مع أي منتج غذائي جديد في الأطر التنظيمية الدولية.

5-3 المعارف التغذوية المتمحورة حول الإنسان والتثقيف والمعلومات

56- من الأهمية بمكان مراعاة المجموعة المتنوعة من الثقافات الغذائية، والمعايير الاجتماعية، والعلاقات، والتقاليد التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية، وإقامتها والحفاظ عليها وحمايتها من غير تفويض التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين. ويعرض هذا القسم نقاط الدخول السياساتية لتشجيع الأنماط الغذائية الصحية من خلال دعم الأشخاص لتحسين معارفهم، ووعيهم، وتثقيفهم، وجودة المعلومات المتاحة والدوافع والمهارات والممارسات التي تمكن الجهات الفاعلة الرئيسية على امتداد النظم الغذائية. وتعد التدخلات الخاصة بكل سياق وتعزيز الأنماط الغذائية والمعارف التقليدية المنبثقة عن مختلف النظم الغذائية أمرًا حيويًا لضمان التأثير على التغذية والبيئة بطريقة متساوية وإيجابية ومستدامة. ويمكن للتدخلات الرامية إلى إحداث تغيير اجتماعي وسلوكي أن تحوّل الأنماط المتعلقة بالأغذية واستهلاكها وأن تمكن الأشخاص من القيام بخيارات أفضل لأنفسهم ولأسرهم.

1-5-3 استخدام السياسات والأدوات لتوفير التثقيف والمعلومات بشأن الأنماط الغذائية الصحية:

- (أ) ينبغي للحكومات أن تدعم الخطوط التوجيهية الغذائية القائمة على الأغذية والمستندة إلى الأدلة لمختلف الفئات العمرية والتي يكون من شأنها تعريف الأنماط الغذائية الصحية المناسبة لكل سياق من خلال مراعاة الحركات الاجتماعية والثقافية والعلمية والاقتصادية والإيكولوجية والجغرافية والبيئية، وأن تضعها حيثما يكون ذلك مناسبًا. ومن المهم أيضًا الاستثمار، حسب الاقتضاء، في أدوات التغذية الصحية العامة لتحسين التثقيف التغذوي وتشجيع الأنماط الغذائية الصحية.
- (ب) وينبغي للحكومات أن تطور، حسب الاقتضاء، معايير التغذية القائمة على العلوم والأدلة بوصفها أساسًا لتقييد تسويق (بما في ذلك التسويق الرقمي) الأغذية والمشروبات التي تحتوي على نسب عالية من الدهون، لا سيما الدهون المشبعة والمتقابلة، والسكريات والأملاح/الصوديوم، والترويج لها والتعرض لرعائيتها التجارية، لا سيما للقاصرين، وفقًا للقواعد المتفق عليها من جانب أطراف متعددة وللتشريعات الوطنية، حيثما ينطبق ذلك. ويمكن أن تشمل هذه التدابير، حيثما يكون ذلك مناسبًا، منع بيع هذه

الأغذية والترويج لها في الأماكن العامة أو على مقربة من المدارس، بما في ذلك مرافق الرعاية بالأطفال، عند الاقتضاء.

- (ج) وينبغي للحكومات أن تروج للرضاعة الطبيعية وأن تنظم، حيثما يكون ذلك مناسباً، تسويق بدائل حليب الأطفال التجارية وبدائل حليب الأم الأخرى وأن تنفذ المدونة الدولية لتسويق بدائل حليب الأم⁶⁰ والقرارات اللاحقة ذات الصلة الصادرة عن جمعية الصحة العالمية مع مراعاة سياقاتها الوطنية.
- (د) وينبغي للحكومات أن تعزز التوسيم التغذوي ووضع بطاقات التوسيم على الجزء الأمامي للمنتجات وأن وتدعمهما من أجل تشجيع الأنماط الغذائية الصحية. ويجب أن يكون نظام وضع بطاقات التوسيم على الجزء الأمامي للمنتجات متسقاً مع سياسات الصحة العامة والتغذية واللوائح الغذائية الوطنية. كما يجب أن يشمل نظام وضع بطاقات التوسيم على الجزء الأمامي للمنتجات نموذجاً أساسياً للخصائص التغذوية يكون من شأنه مراعاة الجودة التغذوية العامة للمنتج أو المغذيات المهمة بالنسبة إلى الأمراض غير المعدية (أو كليهما).
- (هـ) وينبغي للحكومات أن تحفز، حسب الاقتضاء، الجهات الفاعلة في القطاع الخاص لتصميم منافذ بيع الأغذية، بما في ذلك الأسواق والمطاعم والأماكن الأخرى التي تباع الأغذية أو تقدمها، التي تشجع عرض الأغذية التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية والترويج لها.
- (و) وينبغي للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، بمن فيهم الأطباء والعاملين في القطاع الصحي، تعزيز إدماج التثقيف التغذوي وممارسات الإرشاد في مجال التغذية في سياقات مختلفة، بما في ذلك للسكان المشاركين في برامج تغذية الأمهات والأطفال.
- (ز) وينبغي للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، بمن فيهم الأطباء والعاملين في القطاع الصحي، تعزيز سلسلة من التدخلات الرامية إلى تغيير السلوكيات من قبيل التواصل بغرض التغيير الاجتماعي والسلوكي، والتثقيف الغذائي والتغذوي، والتسويق الاجتماعي كسبيل للتأثير بطريقة إيجابية على المعارف والمواقف والمعايير الاجتماعية وتنسيق الرسائل المتعلقة بالتغذية والموجهة عبر مجموعة متنوعة من قنوات الاتصال للوصول إلى مستويات متعددة من المجتمع (مثل الحملات الإعلامية).
- (ح) وينبغي للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين دعم تثقيف جميع الجهات الفاعلة في النظم الغذائية لإسناد الأولوية لخفض الفاقد والمهدر من الأغذية. ويمكن أن تشمل الإجراءات حملات للتوعية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، ومخططات التوسيم، والرصد.

2-5-3 تشجيع المعارف والثقافة الغذائية المحلية:

- (أ) ينبغي للحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الحكومية الدولية والأوساط الأكاديمية وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين استخدام الموارد المعرفية الإدراكية والثقافية والتعددية والقائمة على العلوم والأدلة لتعزيز ودعم التثقيف والمعارف في ما يتعلق بالأنماط الغذائية الصحية،

والتغذية، والنشاط البدني، وتجنب الفاقد والمهدر من الأغذية، وتوزيع الأغذية داخل الأسرة، وسلامة الأغذية، والرضاعة الطبيعية المناسبة، وحيثما تقتضي الحاجة، التغذية المكملة مع مراعاة المعايير الثقافية والاجتماعية والتكيف مع مختلف الجماهير والسياقات.

(ب) وينبغي للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والقادة المجتمعيين والعاملين الاجتماعيين والأخصائيين في مجال الصحة والأوساط الأكاديمية وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين تشجيع الثقافة الغذائية وأهمية الأغذية في التراث الثقافي، ومهارات الطهي، والتثقيف التغذوي في المجتمعات المحلية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الجمعيات الأهلية وجمعيات المستهلكين والمؤسسات التعليمية التي تستهدف الرجال والنساء.

(ج) وينبغي للحكومات أن تحمي وتعزز معارف السكان الأصليين والمجتمعات المحلية المتعلقة بالتقاليد المحلية وأساليب إنتاج الأغذية المحلية والتقليدية التي تتمتع بفوائد تغذوية وبيئية وإعدادها وحفظها، والتي تعزز سلامة الأغذية.

3-5-3 تشجيع "مراكز" المعرفة والتثقيف والمعلومات الغذائية والتغذوية:

(أ) ينبغي للجامعات والمدارس ومراكز التعليم والتدريب الفنيين والمهنيين أن تضع منهجًا دراسيًا بشأن التغذية مصمم خصيصًا للطلاب في مجالات الصحة والزراعة وتكنولوجيا الأغذية خلال فترة تدريبهم.

(ب) وينبغي للحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الحكومية الدولية والجامعات والمدارس وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين تعزيز المعارف التغذوية ومهارات الطهي عند الأطفال في سن الدراسة والمراهقين والبالغين (بما في ذلك تشجيع أوقات الوجبات الجماعية والتواصل الاجتماعي حول الطعام واستهلاك الأنماط الغذائية الصحية وخفض المهدر من الأغذية) في مجموعة متنوعة من السياقات.

(ج) وينبغي للحكومات بدعم من المنظمات الحكومية الدولية، أن تقوم حسب الاقتضاء، بتنفيذ سياسات شاملة بشأن الغذاء والتغذية في المدارس ومرحلة ما قبل المدرسة، واستعراض المناهج التربوية لإدماج مبادئ التغذية والاستدامة فيها، وإشراك المجتمعات المحلية في تعزيز البيئات الغذائية الصحية والأنماط الغذائية الصحية في المدارس ودور الحضانة وغيرها من مرافق رعاية الأطفال وتجهيزها، ودعم الخدمات الصحية والتغذوية في المدارس.

(د) وينبغي للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين دعم الحوارات بشأن الأغذية والتغذية مع المجتمعات المحلية ومدارس المزارعين الحقلية وخدمات الإرشاد الزراعي من خلال تبادل المعارف والخبرات والأفكار التي يملكها الأفراد الذين لا يعتبرون عادةً أعضاءً في مجتمع التغذية (مثل قادة المجتمعات المحلية، والقادة الدينيين، والطهاة، والمشتريين من المتاجر الكبرى، وقادة الشباب، والمزارعين ومنتجي الأغذية، ورواد الأعمال الشباب، ورؤساء البلديات، والمجتمعات المحلية).

6-3 المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في النظم الغذائية

57- تعد العلاقات بين الجنسين والمعايير الثقافية من أبرز محركات الأنماط الغذائية الصحية والنتائج التغذوية. وفي بلدان عديدة، تقوم النساء والفتيات بإنتاج الأغذية واتخاذ القرارات المتعلقة بالنمط الغذائي للأسرة والتأثير في الحالة

التغذوية لأعضاء أسرتهن. وتعد المرأة عاملاً مهمًا لتحقيق التنمية المستدامة، بوصفها جهة فاعلة ليس فقط في النظام الغذائي بل أيضًا في أسرتها ومجتمعها المحلي وبلدها. وفي الوقت نفسه، تكلف النساء والفتيات بمسؤوليات الرعاية والعمل المنزلي غير مدفوعة الأجر، وتعانين في الكثير من الأحيان من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي والنتائج التغذوية السيئة. وثمة حاجة إلى تمكين النساء والفتيات من خلال إعادة توزيع هذا العمل غير مدفوع الأجر والتعليم والوصول إلى المعلومات والموارد والخدمات، لتحسين التغذية. ويسلّط هذا القسم الضوء على أهمية تحسين رفاه المرأة، وضمان حصولها المباشر على الموارد المالية والفنية والحيوية المادية، وتحسين دورها كصفة فاعلة ومشاركة في صنع القرارات وصوتها ووضعها، ومواجهة علاقات القوة والعوائق القانونية التي تحد من المساواة والخيارات المتاحة لها.

1-6-3 تمكين المرأة:

- (أ) ينبغي للحكومات أن تعزز المساواة في مشاركة المرأة والرجل في صنع القرارات السياسية وأن تدعم المرأة لا سيما في المناطق الريفية، وأن تضمن المساواة بين الجنسين في تأدية أدوار قيادية في هيئات صنع القرار - مثل البرلمانات والوزارات والسلطات المحلية على مستوى المقاطعة والمجتمع المحلي.
- (ب) وينبغي للحكومات أن تشجّع قيام بيئة تمكينية لإحداث التغيرات الاجتماعية والثقافية اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين بفضل السياسات والبرامج والمؤسسات وحملات التوعية المحددة الرامية إلى التصدي لمختلف أشكال التمييز والعنف ضد المرأة.
- (ج) وينبغي للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين تعزيز تنمية رأس المال البشري للمراهقات والنساء عبر دعم ووصولهن إلى التعليم، وبرامج محو الأمية، والخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى لتحسين الحالة التغذوية للأسرة.

2-6-3 تشجيع المرأة والاعتراف بما كصاحبة مشاريع في النظام الغذائي:

- (أ) ينبغي للحكومات أن تضمن حقوق الحياة المتساوية للنساء وأن تعزز ووصولهن المتساوي إلى الأراضي المنتجة، والموارد الطبيعية، والمدخلات، والأدوات الإنتاجية وتحكهنّ بها، ووصولهن إلى التثقيف والتدريب والأسواق والمعلومات بما يتماشى مع الخطوط التوجيهية الطوعية الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني.
- (ب) وينبغي للحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الحكومية الدولية وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين تحسين دور المرأة في الزراعة عبر تعزيز ودعم قدرتها على صنع القرارات المتعلقة بالمحاصيل/الأغذية التي تختار إنتاجها وبكيفية قيامها بذلك. ويجب توفير إمكانية الوصول المتساوي إلى خدمات الإرشاد والخدمات الاستشارية للمرأة بشأن المحاصيل والمنتجات الحيوانية التي تنتجها أو تجهزها، وبناء قدراتها للتعامل مع التجار، وتوفير الخدمات المالية (الاتئمان وآليات الادّخار) وفرص تنظيم المشاريع في النظم الغذائية.

(ج) وينبغي للحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين تشجيع التكنولوجيات الموقرة للوقت⁶¹ التي يمكنها أن تساعد المرأة على تحسين سبل عيشها، وأن تزيد وصول المرأة إليها.

(د) وينبغي للحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين تيسير المساواة في حصول المرأة على فرص العمل وإقامة المشاريع في النظم الغذائية والأنشطة ذات الصلة، مع الاستفادة من منصات العمل القائمة لتوليد الدخل المناسب وزيادة مشاركة المرأة في صنع القرارات بشأن استخدام دخل الأسرة والفرص المتاحة لتشكيل المدخرات وإدارتها. ويشمل ذلك التدريب على إدارة الأعمال التجارية، وتنمية المهارات المتعلقة بصنع القرارات، وتحسين الخدمات والمنتجات المالية التي يسهل على المرأة الوصول إليها والتي تناسب احتياجاتها، والأدوات لمساعدة الرجال والنساء على تعزيز التواصل في ما بينهم داخل الأسرة.

3-6-3 الاعتراف بالوضع التغذوي للمرأة وحرمانها من التغذية ومعالجتهما:

(أ) ينبغي للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والشركاء في التنمية وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين الاعتراف بالفاه التغذوي للمراهقات والنساء والنهوض به، بما في ذلك من خلال توفير الخدمات الصحية والتغذوية عبر مختلف القطاعات. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز استرشاد استراتيجيات التنمية الوطنية بالتحليلات التشاركية لنوع الجنس والعمر ودعمه، ومن خلال وصول النساء والمراهقات اللواتي يعانين من تدهور وضعهن التغذوي ومن مستويات عالية من الحرمان، إلى برامج الحماية الاجتماعية المستجيبة للمنظور الجنساني.

(ب) وينبغي للحكومات، باعترافها بالوقت وعبء العمل اللذين تخصصهما المرأة لإعداد الوجبات المغذية وبدور المرأة في الزراعة وإنتاج الأغذية، أن تقر بأهمية عمل الرعاية والعمل المنزلي غير مدفوع الأجر على مستوى الأسرة وأن تتّمّنه من خلال تنفيذ سياسات الحماية وبرامج الحماية الاجتماعية وغير ذلك من المنافع بطريقة فعالة، وأن تعزز توزيع عمل الرعاية بطريقة منصفة ومتساوية بين الجنسين. ويجب تعزيز المساواة في مشاركة الرجل في العمل غير مدفوع الأجر، لا سيما حيث تكون المرأة نشطة هي أيضًا في العمل المنتج.

(ج) وينبغي للحكومات أن تستحدث إطارًا سياسيًا تمكينيًا، حسب الاقتضاء، وممارسات داعمة لحماية الرضاعة الطبيعية ودعمها، وأن تضمن ألا يؤدي قرار الإرضاع الطبيعي إلى خسارة النساء لأمنهن الاقتصادي أو لأي من حقوقهن. ويشمل ذلك تنفيذ التشريعات المتعلقة بحماية الأمومة، بما في ذلك الحق في الحصول على إجازة الأمومة (أو الأبوة) المدفوعة والممولة من القطاع العام ورفع الحواجز أمام الرضاعة الطبيعية في مكان العمل (الافتقار إلى فترات الراحة والمرافق والخدمات).

⁶¹ تشمل معدات حفظ الأغذية وتجهيزها، والتخزين البارد، والتجهيز بالتسخين والتجهيز الحراري، وأجهزة الطحن/المرج، والمواقد الموقرة للطاقة، والمعدات الزراعية الحديثة لحث المحاصيل/الأغذية المغذية وزرعها وحصدتها وتربية المجترات الصغيرة والدواجن.

7-3 النظم الغذائية القادرة على الصمود في السياقات الإنسانية

58- يعد ربط التدخلات في مجال الأمن الغذائي والتغذية خلال الأزمات الإنسانية (الكوارث الناجمة عن فعل الإنسان والمتصلة بتغيّر المناخ والأوبئة/الجائحات) بالاستراتيجيات الأطول أجلاً أمرًا ضروريًا لتقوية قدرة النظم الغذائية على الصمود. وتؤدي الأزمات القصيرة أو الممتدة إلى تشريد الملايين من الأشخاص وتزيد إمكانية تعرّضهم لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ويتمثل محور التركيز الرئيسي في هذه السياقات في إيجاد التوازن بين الاحتياجات الفورية للأمن الغذائي والتغذية والأثر الذي قد تتركه تدخلات الاستجابة على النظام. ونظرًا إلى أهمية النظم الغذائية القادرة على الصمود، يشدد هذا القسم على أهمية تعزيز الترابط بين وضع البرامج الإنسانية والإنمائية ويبنى على المبادئ الأحد عشر الواردة في إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة⁶² الصادر عن لجنة الأمن الغذائي العالمي.

1-7-3 حماية فئة السكان الأكثر عرضة لسوء التغذية في السياقات الإنسانية:

- (أ) ينبغي للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية أن تولي عناية خاصة لحصول الفئات الأشد ضعفًا على الأغذية المغذية والمأمونة والمنتجة بطريقة مستدامة وعلى الدعم التغذوي، وأن تحميه وتيسره.
- (ب) وينبغي للحكومات والأطراف المعنية بالنزاع أن تيسر حصول جميع الأفراد المتضررين والسكان المعرضين للخطر في الأزمات الحادة والممتدة، على المساعدات في مجالي الأمن الغذائي والتغذية بما يتماشى مع المبادئ الإنسانية المعترف بها دوليًا، على نحو ما هو منصوص عليه في اتفاقية جنيف لعام 1949 وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الأخرى المعتمدة بعد عام 1949.
- (ج) وينبغي للحكومات، بدعم من المنظمات الحكومية الدولية والمساعدة والتعاون الدوليين عند الاقتضاء، أن تضمن حصول اللاجئين والنازحين داخليًا وطالبي اللجوء في أراضيها على الأغذية المغذية والدعم التغذوي وفقًا للالتزامات الحكومية بموجب الصكوك الدولية ذات الصلة المتفق عليها بشكل متبادل. وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية أن يكون لديها خطط طوارئ، حيثما يكون ذلك مناسبًا، لضمان الأمن الغذائي والتغذية للفئات الأكثر ضعفًا خلال الأزمات من قبيل الأوبئة والجائحات.

2-7-3 تحسين جودة المساعدة الغذائية والتغذوية:

- (أ) ينبغي للحكومات وجميع الأطراف المعنية بالنزاعات والكوارث المتصلة بالمناخ والأوبئة والجائحات والمساعدة الغذائية، بما في ذلك المنظمات الحكومية الدولية، أن تشدد على إجراء تقييمات وتحليلات للأمن الغذائي والتغذية وأن تدعمها لكي تسترشد بها الاستجابة الغذائية والتغذوية وأي مكونات من النظام الغذائي المحلي التي تحتاج إلى إعادة تأهيل.
- (ب) وينبغي للحكومات أن تعترف بالتغذية كحاجة أساسية ومساعدة إنسانية يجب أن تسعى إلى تلبية المتطلبات التغذوية للسكان المتضررين، لا سيما الأكثر عرضة لسوء التغذية، ورصدها. ويجب أن تكون أي مادة غذائية مقدمة ذات جودة تغذوية وكمية مناسبة، ومأمونة، ومقبولة، وألا تلحق الضرر بالأسواق المحلية. ويجب أن تكون الأغذية مطابقة للمعايير الغذائية لحكومة البلد المضيف وفقًا للفقرة 33 من الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية.

⁶² إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة الصادر عن لجنة الأمن الغذائي العالمي

- (ج) وينبغي للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية أن تدعم آليات الحماية الاجتماعية وبرامج إدارة سوء التغذية الحاد التي تشتري الأغذية المنتجة محليًا، وأن تعزز التغطية المناسبة في أوقات الأزمة وتدعمها. ويجب استخدام التدعيم لفترات محدودة وفي أماكن محدودة فقط، ولا يجب أن يعرقل الأسواق المحلية والقدرة على الحصول على الأغذية في المدى الطويل.
- (د) وينبغي للحكومات أن تنفذ، حسب الاقتضاء، سياسات بشأن تغذية الرضع وصغار الأطفال في حالات الطوارئ، وأن تدعم بمشاركة المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، تنسيق هذه السياسات المتعلقة بممارسات تغذية الرضع وصغار الأطفال وتعزيزها خلال الأزمات الإنسانية.
- (هـ) وينبغي للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية أن تدعم قيام سلّة الحد الأدنى من النفقات ونقل القيمة، خلال تقديم المساعدة النقدية والقسائم، بتشجيع الأغذية المأمونة والمغذية والمنتجة بطريقة مستدامة المتاحة محليًا وبكمية كافية لتأمين نمط غذائي صحي في جميع مراحل الحياة.

3-7-3 ضمان قدرة النظم الغذائية على الصمود في السياقات الإنسانية:

- (أ) ينبغي للحكومات أن تقوم بالشراكة مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات المعنية الأخرى، بتحليل النظم الغذائية، حيثما يكون ذلك مناسبًا، وتطوير واستخدام نظم الإنذار المبكر، وخدمات المعلومات الخاصة بالمناخ، ونظم المعلومات الخاصة بالأغذية والزراعة، بما في ذلك نظم رصد أسعار الأغذية، التي تكشف وترصد الأخطار التي تهدد إنتاج الأغذية وتوافرها والوصول إليها وسلامتها والتلاعب بها. ويجب إدماج نظم الإنذار المبكر هذه في نظم تحليل الأغذية الأوسع نطاقًا التي تشمل رصد توافر الأغذية المغذية التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية بكلفة ميسورة على المستوى المحلي.
- (ب) وينبغي للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية أن تستثمر، حسب الاقتضاء، في تدابير الحد من مخاطر الكوارث التي تعود بالمنفعة على الذين هم أكثر عرضة للخطر أو أشد احتياجًا للمساعدة. وبصورة خاصة، يجب حماية الأصول المنتجة من ظواهر الطقس الحادة، وآثار المناخ، وغيرها من الكوارث بطريقة تعزز قدرة السكان المتضررين على الصمود في وجه الصدمات الناجمة عن النزاعات والكوارث المتصلة بتغير المناخ والصدمات الاقتصادية، وعلى التأقلم معها. وتشمل التدابير شبكات الأمان الاجتماعية، والاستثمار في حماية سبل كسب العيش المشتهة، والاحتياطات المالية والغذائية الطارئة، وخفض تكاليف المعاملات، وتحديد المنصات لإجراء التدخلات المتكاملة. وينبغي للحكومات أن تسعى إلى استعادة الإنتاج المحلي للأغذية وإمكانية الوصول إلى السوق في أسرع وقت ممكن.
- (ج) وينبغي للمنظمات الحكومية الدولية والشركاء في التنمية إشراك المنظمات المحلية غير الحكومية والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين في تنفيذ البرامج الخاصة بالمساعدات الغذائية الإنسانية وسبل كسب العيش من أجل دعم الانتعاش الاقتصادي والتنمية، وتقوية النظم الغذائية المحلية المستدامة، وتعزيز قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة و/أو المزارعين الأسريين على الوصول إلى الموارد لتعزيز الإنتاج والأسواق.

الجزء الرابع - تنفيذ ورصد استخدام الخطوط التوجيهية الطوعية وتطبيقها

1-4 صياغة السياسات وتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية

59- يُشجّع جميع أعضاء لجنة الأمن الغذائي العالمي وأصحاب المصلحة فيها على تقديم الدعم والترويج على المستويات كافة ضمن الجهات التابعة لهم، وبالتعاون مع المبادرات والبرامج الأخرى ذات الصلة، لنشر الخطوط التوجيهية الطوعية واستخدامها وتطبيقها من أجل دعم وضع السياسات والقوانين والبرامج والخطط الاستثمارية الوطنية المنسقة والمتعددة القطاعات وتنفيذها بهدف إقامة نظم غذائية مستدامة توفر الأنماط الغذائية الصحية وتحسّن التغذية.

60- وترمي الخطوط التوجيهية الطوعية إلى دعم تنفيذ عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية 2016-2025 بهدف زيادة وضوح الإجراءات الخاصة بالتغذية واتساقها وفعاليتها على جميع المستويات، بوصفها جوانب رئيسية لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

61- وإن الحكومات مدعوة إلى استخدام الخطوط التوجيهية الطوعية كأداة لإطلاق مبادرات جديدة ترمي إلى تحويل النظم الغذائية لتكون أكثر استدامة وقدرة على توفير الأنماط الغذائية الصحية. وتشمل هذه المبادرات تحديد الفرص المتاحة في مجال السياسات، وتشجيع الحوار الشفاف والمنفتح، وتعزيز آليات التنسيق، وإنشاء المنصات والشراكات والعمليات والأطر المتعددة أصحاب المصلحة القائمة أو تقويتها، وتعزيز ودعم إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم ممثلي الفئات الأكثر ضعفاً، ومشاركتهم.

62- ويؤدي البرلمانون وتحالفاتهم الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية دوراً أساسياً في التشجيع على اعتماد السياسات، وإنشاء الأطر التشريعية والتنظيمية المناسبة، وإذكاء الوعي، وتشجيع الحوار بين أصحاب المصلحة المعنيين، وتخصيص الموارد لتنفيذ السياسات والبرامج التي تعنى بالنظم الغذائية والتغذية.

2-4 بناء القدرة على التنفيذ وتقويتها

63- تحتاج الحكومات إلى حشد الموارد المالية والفنية والبشرية الملائمة، حسب الاقتضاء، وتشجيع التعاون الدولي لزيادة القدرات البشرية والمؤسسية للبلدان من أجل تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية وتحديد الأولويات لتفعيلها ورصدها على المستويين الوطني والمحلي. ويمكن للوكالات الفنية التابعة للأمم المتحدة، ووكالات التعاون الثنائي، وغيرها من الشركاء في التنمية تقديم المساعدة في هذا الصدد. ويتسم تنظيم حلقات العمل والدورات التدريبية المتعددة أصحاب المصلحة وتطوير الدلائل الفنية والسهلة الاستخدام التي يجري نشرها عن طريق خدمات الإرشاد والوسائل الرقمية، بالأهمية لتحديد السياقات المحلية والتكيف معها.

64- ويجب أن تتضمن العملية الرامية إلى تسريع التحوّل إلى النظم الغذائية المستدامة⁶³، آليات لتقديم الدعم المالي وتيسير برامج نقل المعارف والتكنولوجيا إلى البلدان النامية، بما يتماشى مع المبدأ 7 من إعلان ريو.

65- ويتعيّن على البلدان المتقدمة أن تحشد الموارد لمساعدة البلدان النامية على تحمل مسؤولياتها، وذلك عن طريق الآليات المالية المتعددة الأطراف بصورة أساسية.

⁶³ الفقرة 5 من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة [A/RES/74/242](#)

66- وتشجّع الجهات المانحة والمؤسسات المالية والمنظمات الحكومية الدولية وهيئات التمويل الأخرى على تطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية عند صياغة سياساتها لمنح القروض والهبات وبرامجها لدعم مساعي أصحاب الحقوق والمكلفين بالمسؤولية على السواء. ويجب أن تساهم الخطوط التوجيهية الطوعية في تصميم الاستثمارات المسؤولة التي تهدف إلى زيادة إنتاج الأغذية المتنوعة والمغذية والمنتجة بطريقة مستدامة بكلفة ميسورة وبطريقة يسهل الحصول عليها، وتعزيز دمج بعدي التغذية والصحة في الخطط الاستثمارية الخاصة بقطاع الزراعة والأغذية، وتعزيز دمج بعدي الزراعة والنظم الغذائية المستدامة في خطط الاستثمار في التغذية والصحة.

67- ويشجّع الشركاء في التنمية والمنظمات الحكومية الدولية، بما فيها الوكالات التي توجد مقرها في روما، والمنظمات الإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين على دعم، ضمن نطاق مواردها القائمة وولايتها، الجهود التي تبذلها الحكومات لتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية. ويمكن أن يشمل هذا الدعم كلاً من البحوث والتعاون الفني، والمساعدة المالية، وتقديم المشورة السياساتية القائمة على الأدلة، وتنمية القدرات المؤسساتية، ووضع أطر الرصد، وتقاسم المعارف وتبادل الخبرات، والمساعدة في وضع السياسات الوطنية والإقليمية. وينبغي اتخاذ الإجراءات لتحسين قدرة الشركاء على تصميم هذه الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة وإدارتها والمشاركة فيها، وضمان الشفافية والمساءلة، وتعزيز الحوكمة الجيدة لتحقيق النتائج الفعالة. علاوة على ذلك، يمكن الاستفادة من آليات التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة التي تعنى بالتغذية لدعم اعتماد الخطوط التوجيهية الطوعية على المستوى القطري.

68- وينبغي لمنظمات البحوث الوطنية والدولية والمنظمات الحكومية الدولية والجامعات والمؤسسات الأكاديمية الأخرى أن تدعم توافر المعارف، بما في ذلك المعارف الأصلية والتقليدية والمحلية، والابتكارات والعلوم والأدلة بشأن جميع أبعاد النظم الغذائية (بما في ذلك طلب المواطنين/ المستهلكين وتغيير السلوك)، وسهولة الوصول إليها لتمكين الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة في النظام الغذائي من تطوير أطر الرصد، ودراسة الأدلة، وإسناد الأولوية للقضايا التي سيجري النظر فيها، وتقييم الآثار، ومعالجة أوجه التآزر والتبادل الممكنة.

69- ويمكن تيسير نشر الخطوط التوجيهية الطوعية واعتمادها من خلال تحديد "الجهات الفاعلة" و"عوامل التغيير"، لا سيما في المجتمع المدني، التي يمكنها إذكاء الوعي وتنظيم حملات الدعوة في مختلف القطاعات وعلى مختلف المستويات الحكومية.

3-4 رصد استخدام الخطوط التوجيهية الطوعية وتطبيقها

70- ينبغي للحكومات أن تحدد، بالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين، وحيثما يكون ذلك مناسباً، الأولويات السياساتية الوطنية والمؤشرات ذات الصلة وأن تحشد الهياكل الإقليمية والمحلية للتبليغ عن هذه المؤشرات وأن تنشئ نظم الرصد والتبليغ أو أن تقوّي النظم القائمة حيثما يكون ذلك مناسباً من أجل تقييم فعالية القوانين والسياسات واللوائح التنظيمية وتنفيذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في حال برزت آثار سلبية أو ثغرات.

71- ومن المتوقع أن تساهم الحكومات من خلال تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية، في تحقيق الغايات العالمية الست المتعلقة بالتغذية (2025) التي أيدتها جمعية الصحة العالمية في عام 2012⁶⁴ والغايات الخاصة بالأمراض غير المعدية المرتبطة بالنظام الغذائي⁶⁵. ويجب أن تدعم الخطوط التوجيهية الطوعية البلدان لتحديد الإجراءات ذات الأولوية والتعهد بالتزامات محددة وقابلة للقياس ويمكن بلوغها وواقعية وحسنة التوقيت⁶⁶ من أجل تحقيق الأهداف التغذوية والصحية والبيئية لتسريع الجهود المرتبطة بعقد التغذية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومواءمتها. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الدعوة لصالح السياسات والتشريعات، وتمكين تبادل أفضل الممارسات والخبرات، وتسهيل الضوء على النجاحات المحققة والدروس المستفادة، وتوفير الدعم المتبادل للإسراع في عملية التنفيذ.

72- وينبغي للجنة الأمن الغذائي العالمي أن تدرج الخطوط التوجيهية الطوعية في عملها الجاري في مجال الرصد، مع الاعتماد قدر الإمكان على الآليات القائمة والموارد المتوفرة والإشارة إلى المبادئ الخمسة المتعلقة بنظم الرصد والمساءلة على النحو المحدد في الإطار الاستراتيجي العالمي للجنة الأمن الغذائي العالمي من أجل الأمن الغذائي والتغذية.

⁶⁴ <https://www.who.int/nutrition/global-target-2025/en/>

⁶⁵ <https://www.who.int/beat-ncds/take-action/targets/en/>

⁶⁶ ينبغي أن تكون الالتزامات القطرية بالعمل محددة وقابلة للقياس ويمكن بلوغها وواقعية وحسنة التوقيت، في سياق عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل

التغذية وعملية متابعة المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية. https://www.who.int/nutrition/decade-of-action/smart_commitments/en/